CHANGAN

الجديدة كلياً
EADO PLUS
بريميوم

# تفـوق تـوقعـاتـك

طراز 2026 MY

أقساط شهرية
٦٩ ر.ع*
لمدة ٦ سنوات

١,٥ لتر بنزين حقن مباشر، ١٠٣ حصان | ناقل حركة ثنائي التعشيق ٧ سرعات

ضمان المُصَنِع - ٦ سنوات / ٢٥٠,٠٠٠ كلم#

*تطبق الشروط والأحكام.

صور المركبة المعروضة بغرض التوضيح فقط

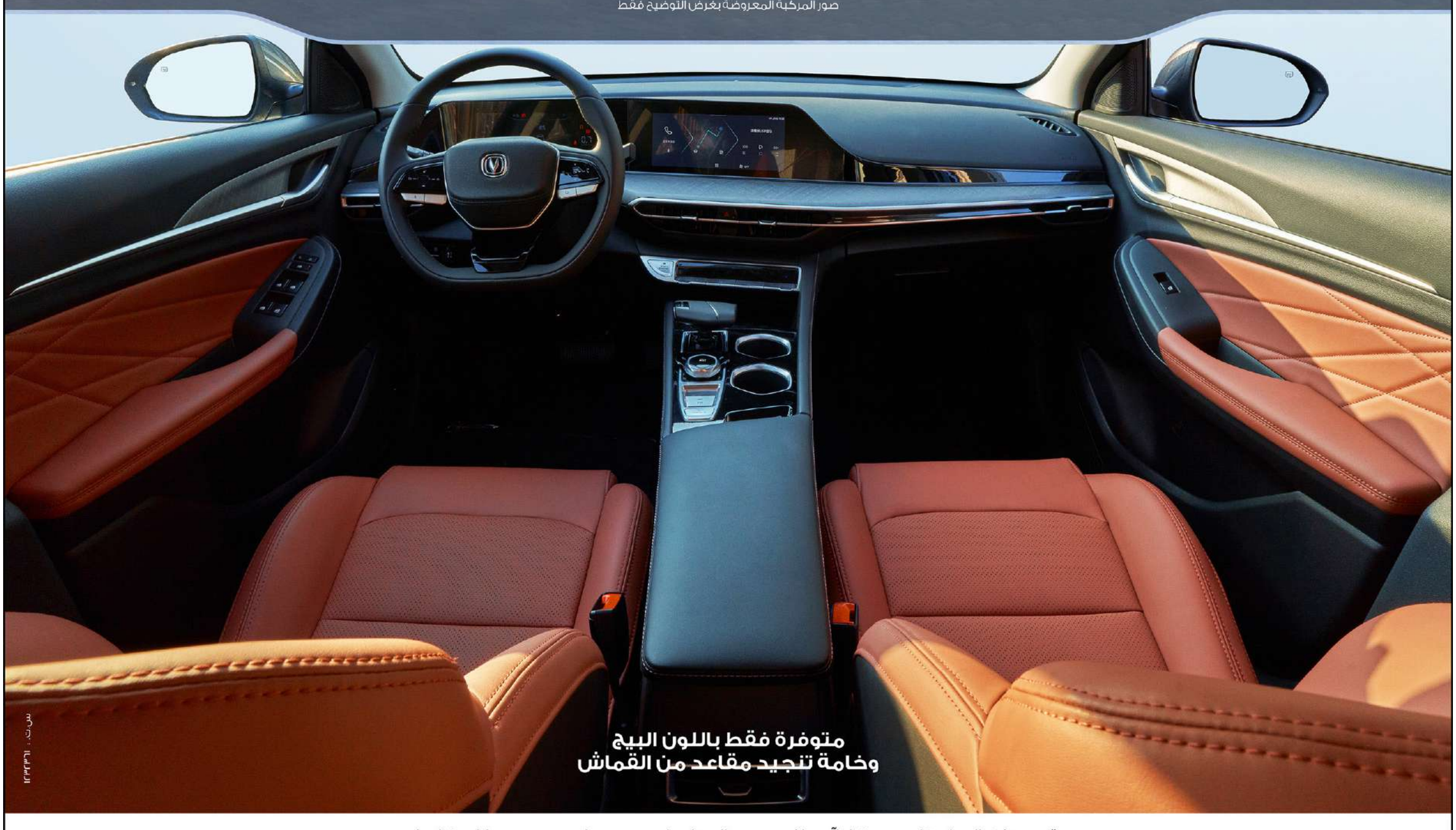


قد تختلف المواصفات من طراز لآخر. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة معرض سيارات شانجان.

**الخليج العربي للسيارات والمعدات ش.م.م**

صالات العرض:
القرم ٩٤٦٤١٠١٠، الموالح ٩٧٨٨٨١٨٠، نزوى ٩٦٦٢٨٩٤٠
صحار ٩٥٣٥١٢٠٠، صلالة ٩٦٦٢٩٠٥٠، عبري ٩٦٦٢٨٩٣٠
بركاء ٩٦٦٢٩٠١٠، صور ٩٦٦٢٨٩٢٠

٨٠٠٥٠٨٠٠
٩٦٦٢٨٩٠٩
changanoman
www.changanoman.com

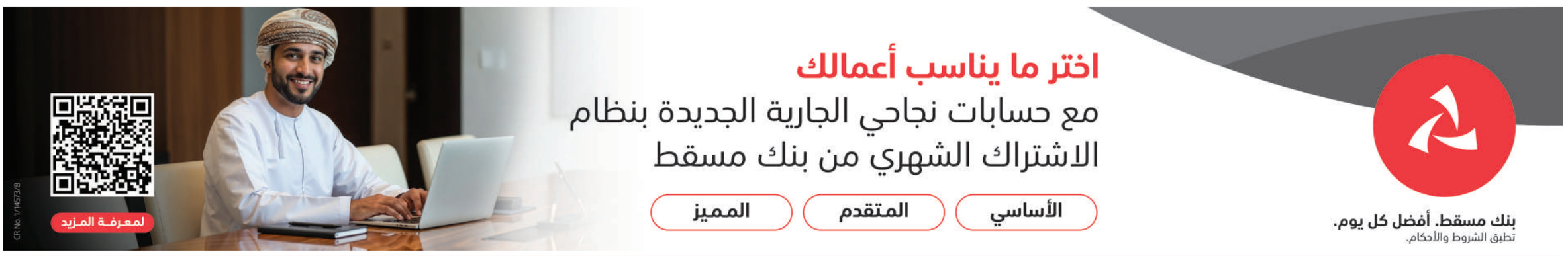




# الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٣١٥ بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper


## 5 مليارات ريال تداولات بورصة مسقط

مسقط- العُمانية

سـجلت بورصة مسـقط في عام ٢٠٢٥ تداولات قياسـية متجاوزة ٥ مليارات ريال عُماني مستفيدة من إقبال الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية على الشراء في الوقت الذي أعلنت فيه شركات المسـاهمة العامة المدرجة في البورصة عـددًا من التحولات الإيجابية وارتفاع الأداء المالي.

وارتفعـت قيمة التداول العـام الماضي إلى ٥ مليارات و٤٢ مليون ريال عُماني مقابل مليار و٢٥٧ مليـون ريـال عُماني في عام ٢٠٢٤ ومليار و١٣٢ مليون ريـال عُماني في عام ٢٠٢٣، وتتجاوز التداولات التي شـهدتها بورصة مسقط العام الماضي قيمة التداول التي شهدتها البورصة في الأعوام الخمسة الماضية منذ عام ٢٠٢٠ والبالغة ٤,٥ مليار ريال عُماني. 05



### الاقتصاد الوطني يواصل النمو.. والناتج المحلي يسجل 39.2 مليار ريال

# الترقيات والباحثون عن عمل والحماية الاجتماعية في صلب «ميزانية 2026»

- 700 ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة
- 614 مليون ريال مخصصات «الحماية الاجتماعية» لأكثر من 1.6 مليون مواطن
- استحداث مسار في الميزانية الإنمائية لمشروعات التحول الاقتصادي بـ400 مليون ريال سنويًا
- «الخمسية الحادية عشرة» تمثل جسرًا للانتقال من التعافي إلى النمو والتوسع الاقتصادي 6-5-4

## العبري لـ«الرُّؤيَة»: تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية تفتقر لقواعد قانونية واضحة

- غياب المعايير العادلة وراء الاستقالة الجماعية لـ«نزوى الخيري»
- إجراءات الجهة التنظيمية غير مدروسة وتُضعف مصادر الدخل المُستدام للفرق

الرؤية- ريم الحامدية

كشـف سـعادة أحمد العبري عضو مجلس الشـورى، رئيس مجلـس إدارة فريق نزوى الـخيري المُسـتقيل- في تصريحـات خاصة لـ«الرؤية»- أن الاسـتقالة الجماعية لمجلس إدارة الفريق جاءت بعد تراكمات وتحديات كبيرة أثَّرت بشـكل مباشر على كفاءة العمل الخيري في سـلطنة عُمان. وقـال العبري إنَّ من أبرز هذه التحديات هو التدخل الإداري المتكـرر مـن وزارة التنميـة الاجتماعية في مسـارات المسـاعدات الإنسـانية والرسائل الموجهة للفرق الخيرية، والتي غالبًا ما تصدُر دون معايير واضحة. 10

## أمريكا تختطف رئيس فنزويلا وسط تنديد دولي

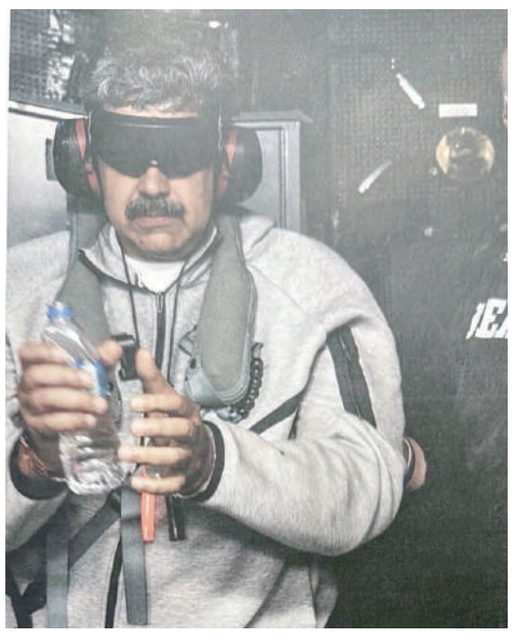

الرؤية- غرفة الأخبار

في السـاعات الأولى من صباح السبت، وجهـت أمريكا ضربات عسـكرية ضد فنـزويلا اسـتهدفت عـدة مناطـق في العاصمـة كاراكاس، وانتهت باختطاف الرئيـس الفنـزويلي نيكـولاس مادورو الذي حكم الـبلاد لفترة طويلة، وكذلك زوجته.

وتعد هذه العملية أكثر تدخل بشـكل مبـاشر تُقدم عليه واشـنطن في أمريكا اللاتينية منذ غزو بنما عام ١٩٨٩.

ولأمريكا تاريخ طويل من فرض الوصاية على دول أمريـكا اللاتينيـة وذلك منذ مطلع القرن الـ١٩، استنادًا إلى ما أسمته «مبدأ مونرو» واتخذته ذريعة للتدخل في الشـؤون الداخليـة لـدول المنطقة التي طـالما اعتبرتها واشـنطن «فناءها الخلفي» مبررة سلوكها بذرائع متعددة، من بينها حماية المصالح الأمريكية ومنع التهديـدات المحتملـة للأمـن القومي والحفـاظ على الاسـتقرار الإقليمـي وتعزيز الديمقراطية في المنطقة، حسب زعمها.

وعقـب انتهـاء العمليـة، نشر الرئيس الأمـريكي دونالد ترامـب، على صفحته الشخصية بمنصة «تروث سوشيال»، نبأ اختطـاف الرئيس الفنـزويلي وزوجته، ونقلـهما إلى داخـل الولايـات المتحدة الأمريكية. 12

### اقرأ في الأحد الممتاز

- «جود» و«يامال».. نقلة نوعية في التطوير العقاري وانعكاس للطفرة العُمرانية 03
- 15 مشروعًا استراتيجيًا لتعزيز القدرة على إدارة الحالات الطارئة خلال الأنواء المناخية 09
- صحفيون وإعلاميون يطرحون طموحاتهم المهنية والوطنية لعام 2026 10

حاتم الطائي يكتب:

## الميزانية والتطلعات الوطنية

في مُسـتهل كُلِّ عَام، يترقـب المُجتمع إعلان تفاصيل الميزانية العامة للدَّولة، استبشارًا بما سـتأتي به من خير وازدهار لوطننا الحبيب، وأملًا في أن تتحقق في العام الجديد التطلعات الوطنيـة الطموحة، في مختلـف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الاقتصادي الذي ينعكس مُباشرة على حياة المواطنين.

ومـا يُضاعِف الآمال هذا العـام، أنَّ ميزانية ٢٠٢٦ تتزامن مع الانطلاقـة الثانية في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مـن خلال بـدء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، والتي تحمل في طياتها العديد من المشروعات الواعدة في شـتى المجالات، وبصفة خاصـة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقد عكست الأرقام التـي أُعلن عنها مدى الإنجـازات المُتحققة، سـواء فـيما يتعلَّـق بميزانيـة ٢٠٢٥، أو في تقديرات ميزانيـة ٢٠٢٦، من حيث الإنفاق العام والإيرادات والعجز المالي وحجم الدين العام، وغيرهـا من أرقام ومـؤشرات تبرهن على حجم الجهود المبذولة من أجل أن ينعم وطننا بالازدهار والـنماء. والمُلاحظ أننا منذ انطلاق مسيرة النهضة المُتجددة، وبدء تنفيذ رؤيتنـا التنموية الطموحـة «عُمان ٢٠٤٠»، يُواصـل اقتصادنـا التغلُّـب على التحديات، وهـي في حقيقـة الأمـر تحديـات صعبـة تسببت في مشكلات اقتصادية لدول أخرى لم تستطع أن تتكيف مع الضغوط التي فرضتها الأوضـاع العالمية والإقليمية منذ ٢٠٢٠، مثل الجائحة الصحية والتراجع الشـديد في أسعار النفط واضطرابات سلاسـل الإمداد والتوريد علاوة على اضطرابات الملاحة البحرية، وغني عـن الذكر التوترات والصراعات العسـكرية والحـروب، وليـس آخرهـا حـرب الإبـادة الجماعيـة في قطاع غزة، والعدوان على قطر وإيـران ولبنـان، وتأجـج الصراع في اليمن، وغيرها من المتـغيرات الإقليميـة التي تُؤثر بالسلب على مسارات النمو الاقتصادي. لكن وبفضل القيـادة الحكيمة لـحضرة صاحب الجلالة السـلطان هيثم بـن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وما يُسديه من توجيهاتٍ سـاميةٍ كريمةٍ، فقد نجحت الوزارات المعنية بالماليـةِ والاقتصاد والتجارة والاسـتثمارات، في تنفيذ سياسـات مالية واقتصادية متوازنة، حافظـت على معـدلات نمـو مناسـبة، مع خطـط ترشـيد حكيمـة، تجلّـت في تنفيذ برنامج التـوازن المالي، والذي حقق نجاحات على صعيد خفـض الدين العام من أكثر من ٧٠٪ مـن الناتج المـحلي إلى نحو ٣٦٪ حاليًا، كما اسـتطاعت هذه السياسـات الحصيفة أن تكبـح العجز المالي، بعدما وصل إلى أرقام ملياريـة في سـنوات قليلة مضـت، ليبلغ في ميزانية العام الجاري ٥٣٠ مليون ريال.

مثـل هـذه التطـورات أسـهمت في تعزيز معدلات نمو الناتج المـحلي الإجمالي، والذي بلغ بالأسـعار الثابتة ٣٩,٢ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة مع ٣٤,٥ مليار ريال عُماني بنهايـة عـام ٢٠٢١، وهي السـنة الأولى في الخطة الخمسية العاشرة، أي بنسبة نمو ١٤٪ خلال تلك الخطة. وهذا النمو لم يتحقق من فراغ، ولا اعتمادًا على أسعار النفط وحسب؛ بل بالتركيز على القطاعات غير النفطية، وهنا مربط الفـرس؛ إذ إنَّ تسريـع وتيرة التنويع الاقتصادي من شـأنه أن يساعدنا في تحقيق المُسـتهدفات الوطنية، سـواء فـيما يتعلق بمعدلات النمو، أو توفير الوظائف للشـباب، أو إنعاش القطاع الخاص.

وهذه قضية تتطلب مزيدًا من تسليط الضوء عليها، فرغم ما يتحقق من تطورات إيجابية حازت على إشـادات المؤسسـات الدولية، لا سيما فيما يتعلق باستعادة مستوى الجدارة الائتمانيـة، إلّا أنَّ انعكاسـات هـذا التَّقدم على أداء القطاع الخاص وتطورات الأسـواق المحليـة، دون المأمول؛ فالقطـاع الخاص ما يزال يُعاني من حالة ضعف عام، وعدم قدرة على التوسـع، لعوامل عدة مـن بينها ارتفاع تكلفة التمويل وغياب المُحفزات، واسـتمرار بعـض التعقيدات الإداريـة، أضف إلى ذلك اسـتمرار ضعف القوة الشرائية في المجتمع، نتيجة جمود الرواتب وتباطؤ وتيرة نمو دخل الأفـراد، علاوة على تشـبُّع السـوق المحلية في بعـض القطاعات؛ الأمر الـذي يؤثر على تنافسية هذه القطاعات.

مثل هذه الأوضـاع، تتطلب مضاعفة جهود التنميـة الاقتصاديـة، وفق نهـج اللامركزية الذي يدعو له صاحب الجلالة- أيده الله- في كثيرٍ من المناسـبات، وهذا النهج قادر فعليًا على إحداث تطور لافت في منظومة الاقتصاد الوطني؛ حيث أسـهمت المُخصصات المالية للمحافظات في دفع التنمية المحلية، وقد بلغ إجمالي المبالغ المعتمـدة لتنمية المحافظات بنهايـة ٢٠٢٥، نحو ٩٨٣ مليون ريال، ونأمل زيـادة المخصصـات خلال خطـة التنميـة الخمسـية الحادية عشرة، وتعزيز صلاحيات المُحافظين، لا سيما فيما يتعلق بزيادة جذب الاسـتثمار الأجنبي وتنفيذ المشاريع النوعية التي تعود بالنفع على المواطن. لقد كشـفت الميزانية العامة للدولة لسـنة ٢٠٢٦ وإعلان ملامح من خطة التنمية الخمسـية الحادية عشرة، عـن طموحات واعـدة لتعزيز النمو الاقتصادي، منها استحداث مسار في الميزانية الإنمائية لمشروعـات التحول الاقتصادي التي تدعم تعظيم العائد الاقتصادي للمحافظات والقطاعات الاقتصادية المُسـتهدفة، بإجمالي مخصصـات سـنوية تصـل إلى ٤٠٠ مليون ريال، ولا شـك أنَّ هذا المسار سـيُؤتي ثماره الاقتصاديـة والتنمويـة. وهنـا تأكيـد على أهميـة تنفيذ أفكار غير تقليدية، تُسـهم في إحـداث التحـولات الاقتصادية المنشـودة، وتدعم مسارات النمو.

ويبقى القـول.. إنَّ الميزانيـة العامة للدولة لسـنة ٢٠٢٦ وبـدء تنفيـذ خطـة التنمية الخمسـية الحادية عشرة، تحمـل بُشريات سـارة لنا جميعًا، وعلى الجهـات المعنية أن تحرص على تطبيق الخطة بصورة تَتكاملُ مع تطلعات المُواطـن، وتدعم النمو الاقتصادي، وبصفة خاصة نمو القطاع الخاص، مع تعزيز كفـاءة منظومـة الحمايـة الاجتماعيـة؛ بما يضمن تحقيق المُستهدفات الوطنية وترسيخ الاسـتقرار والرخـاء الاقتصـادي في عُمانـنا الحبيبة.

ترجمة للتوجيهات السامية ووفق رؤية استراتيجية تستشرف المستقبل

# مدير عام التخطيط والتطوير: «مركز الذكاء الاصطناعي» بشرطة عُمان السلطانية يسهم في رفع كفاءة العمل الشرطي والأمني

- إنشاء المركز يساعد على تحسين الإنتاجية والكفاءة
- استراتيجيات وخطط للاستفادة من الذكاء الاصطناعي
- خطوات متواصلة لتعزيز مسيرة التحول الرقمي
- دمج حلول الذكاء الاصطناعي وحوكمة استخداماته

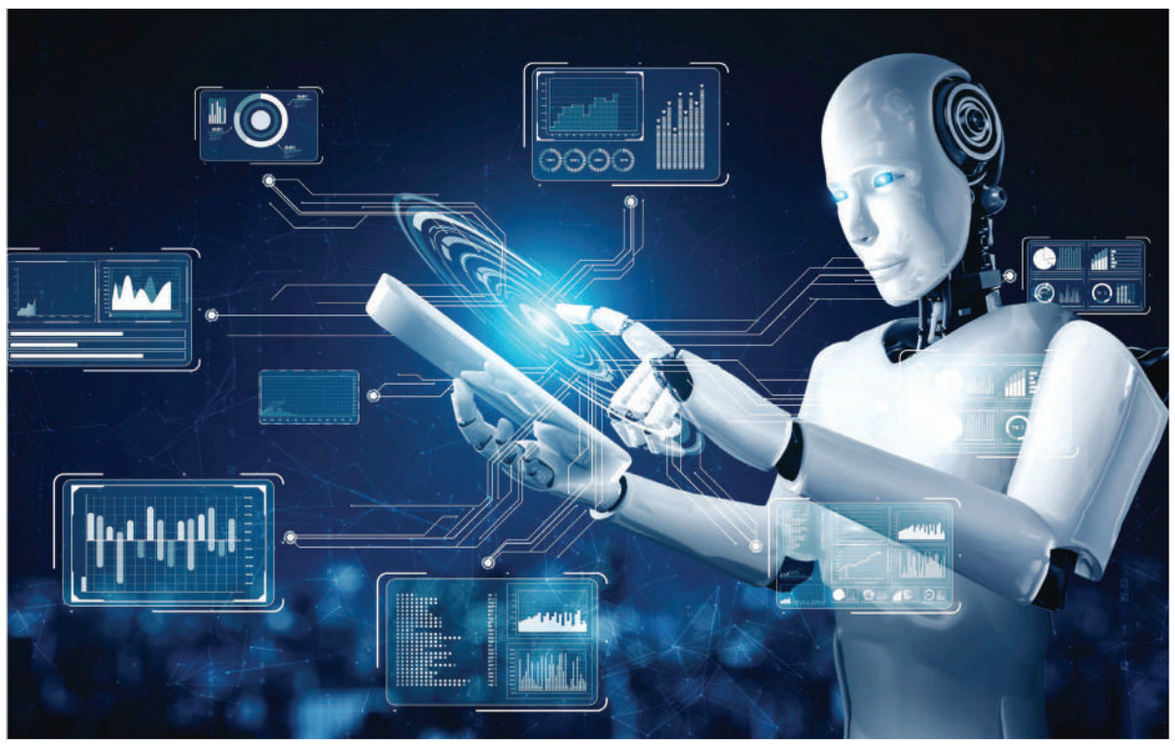

**مسقط- مشعل الصبحي**

أكد العقيد هلال بن محمد الحراصي مدير عام التخطيط والتطوير بشرطة عُمان السلطانية أن إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل جاء تجسيدًا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى- حفظه الله ورعاه- الذي أكد على ضرورة الاهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الانتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات، وتنفيذ مختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها والإسراع في إعداد التشريعات التي ستجعل هذه التقنيات أحد الممكنات والمحفزات الرئيسية لهذا القطاع.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التقنية والابتكار، تمضي شرطة عُمان السلطانية بخطى راسخة نحو تبني أحدث المنظومات الرقمية التي تعزز كفاءة العمل الشرطي وترتقي بجودة الخدمات الأمنية. ويأتي مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل كأحد أبرز هذه المبادرات الرائدة؛ إذ يجسد رؤية استراتيجية تستشرف المستقبل تستفيد من قدرات الذكاء الاصطناعي في تحليل وتطوير البيانات وتقديم حلول مبتكرة تعزز الأمن والخدمة العامة. وقال

العقيد هلال الحراصي

الحراصي- في حوار صحفي- إنَّ القيادة العامة لشرطة عُمان السلطانية تولي جلّ اهتمامها لتبني أحدث التوجهات التقنية العالمية في كافة المجالات؛ حيث يُعد الذكاء الاصطناعي إحدى الركائز الأساسية للتوجهات التقنية المُستقبلية التي تسعى إلى تعزيز الابتكار وزيادة الكفاءة والانتاجية.

وأشار مدير عام التخطيط والتطوير إلى أن المركز سيعزز من مسيرة التحول الرقمي بشرطة عُمان السلطانية، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها.

وبيَّن العقيد هلال بن محمد الحراصي أن المركز يهدف إلى وضع الاستراتيجيات واستشراف التوجهات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تشخيص الفجوات والمخاطر في الوضع الراهن، وبناء نماذج تشغيلية تضمن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة الأمنية القائمة بعد تقييم شامل لجوانبها الفنية والعملية والأمنية، ويهدف المركز أيضًا إلى حوكمة استخدامات الذكاء الاصطناعي ووضع الأطر الأخلاقية والقانونية المنظمة له.

وأكد أن المركز يعمل كجزء رئيسي من المنظومة التقنية لشرطة عُمان السلطانية من خلال تمكين جميع التشكيلات لتبني حلول الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل، بما يرسخ ريادة شرطة عُمان السلطانية في هذا المجال، وأوضح أن اعتماد أي تقنية جديدة يخضع لتقييم أمني وعملي دقيق، مع التركيز في الوقت الحالي على تقنيات معالجة البيانات الضخمة وأتمتة المهام التحليلية.

وفي جانب توظيف هذه التقنيات في العمل الشرطي، قال العقيد مدير عام التخطيط والتطوير إن مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل يستهدف تعزيز قدرات استفادة شرطة عُمان السلطانية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات واستنتاج التوقعات المستقبلية الأمر الذي يساعد في سرعة ودقة اتخاذ القرار، ودعم النهج الاستباقي عند التعامل مع أي موقف أو حدث. وأضاف أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستحدث نقلة نوعية في جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين والمقيمين، من خلال تحسين تجربة المستخدمين وتسريع إجراءات الاستفادة من الخدمات والتحول تدريجيًا من الخدمات الإلكترونية التقليدية إلى الخدمات الاستباقية مما يتيح التنبؤ بخدمات المستفيدين قبل طلبها بشكل فعلي.

وأكد العقيد مدير عام التخطيط والتطوير، حرص شرطة عُمان السلطانية على حماية البيانات من خلال تطبيق أعلى معايير الحوكمة والخصوصية ومتابعة الالتزام بالسياسات المنظمة لاستخدام البيانات عبر مركز الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل ومركز الأمن الإلكتروني.

وشدد الحراصي على أن المركز يعمل على بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة والعالمية بهدف تبادل المعرفة وتبني المبادرات البحثية وتعزيز القدرات الشرطية في مجالات الذكاء الاصطناعي وتقنيات المستقبل.

ضمن جهود إشراك المجتمع في معالجة التحديات

# انطلاق أولى مراحل «صناع الأفكار» لتعزيز الفكر الابتكاري والمواطنة

**مسقط- العُمانية**

انطلقت أولى مراحل النسخة الثالثة لبرنامج «صنّاع الأفكار - هامات»، الذي تُنظمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالشراكة مع جهاز الاستثمار العُماني، ويهدف إلى تعزيز التفكير الابتكاري والمواطنة، وتمكين الشباب المبدعين ورعايتهم، وتبني الأفكار التطويرية لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب إشراك المجتمع في عملية معالجة التحدّيات. ويشمل البرنامج رحلةً متكاملةً تتضمن مرحلتها الأولى جولاتٍ تعريفيّةً حول البرنامج في جميع محافظات سلطنة عُمان وتستمر حتى تاريخ ٢٧ يناير الجاري، وسيتمُّ طرح عددٍ من التحدّيات التي يسعى البرنامج لمعالجتها عبر مشروعات وأفكار المشاركين، وتركز على ٣ مسارات تتمثل في تحدّيات الشركات، وتحدّيات المحافظات، والبحث العلمي والابتكار، وسيتخلل هذه المرحلة عدد من حلقات العمل المتخصّصة لدعم المشاركين وتطوير أفكارهم بمشاركة خبراء من الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني. وتتضمن المرحلة الثانية من البرنامج، التي تبدأ من الأول إلى ٥ فبراير المقبل، معسكرًا تدريبيًّا وحلقات عمل مكثفة للمشاركين، تتناول محاور أساسية تشمل صياغة المشكلة، وتطوير الحلول، وبناء نموذج العمل، وأساسيات تطوير النموذج الأولي للمشروع، وصولاً إلى المرحلة الثالثة التي ستقام ضمن فعاليات ملتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة المقررة إقامتها يومي ٨ و٩ فبراير المقبل؛ حيث ستُنظم المنافسات النهائية للمشروعات المتأهلة، ثم تتويج الفائزين بالمراكز الأولى في مسارات البرنامج المذكورة، إلى جانب تكريم المشاركين، وستُختم مراحل البرنامج بالمرحلة الرابعة التي تشمل تبني الأفكار المتميزة لفترة تمتد إلى تسعة أشهر بما يُتيح تطويرها وتحويلها إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية وأثر وطني مستدام. يُشار إلى أن برنامج «صناع الأفكار- هامات» يأتي ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تعزيز منظومة ريادة الأعمال والابتكار في سلطنة عُمان، ودعم التنوع الاقتصادي، والإسهام في تحقيق رؤية «عُمان ٢٠٤٠".

# بتكلفة 75 مليون ريال.. افتتاح مستشفى السويق المرجعي الأربعاء المقبل

**السويق- الرؤية**

تحتفل وزارة الصحة، الأربعاء المقبل، بافتتاح مشروع مستشفى السويق المرجعي في محافظة شمال الباطنة بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من ٧٥ مليون ريال عُماني.

ويُعد مشروع مستشفى السويق- الذي أنشئ وفق أحدث المعايير الدولية المتبعة في إنشاء المستشفيات- إضافةً نوعيةً وكميةً إلى الخدمات الصحية بالمحافظة، وتزداد أهميته لأنه يقع على الطريق الرئيس لمحافظة شمال الباطنة، وهو أهم

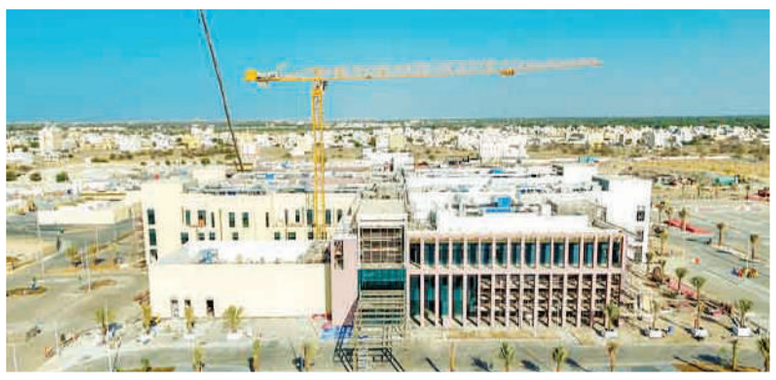

المشاريع الصحية في ولاية السويق؛ إذ يعد المؤسسة الصحية الرئيسة المعنية بتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية للمواطنين والمقيمين. ويقع الصرح الجديد على مساحة أرض تبلغ٢٧٨٣٤٧ مترًا مربعًا، بمساحة بناء ٤٧٠٢٠,٦٨ متر مربع. ويتكون المستشفى الذي يضم ٢٦٠ سريرًا من مبنى رئيس للخدمات العلاجية ومبانٍ مساندة ومرافق عامة.

ويُجسِّد المشروع حرص حكومة سلطنة عُمان ممثلة بوزارة الصحة على توفير خدمات صحية نوعية متاحة للجميع؛ بما يسهم في تعزيز جودة الحياة وصحة المجتمع، ويعكس في الوقت نفسه التزام الوزارة المستمر بتطوير منظومة الرعاية الصحية على مستوى جميع محافظات سلطنة عُمان.

# نمو حركة الطيران بنهاية نوفمبر مع تسجيل 11.9 مليون مسافر عبر مطار مسقط الدولي

**مسقط- العُمانية**

ارتفعت حركة الطيران بسلطنة عُمان بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، لتسجل زيادة في أعداد المسافرين عبر مطاري مسقط الدولي وصلالة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، في حين سجّل إجمالي عدد الرحلات تراجعًا طفيفًا.

وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي ارتفع بنسبة ١,٨ بالمائة ليبلغ ١١ مليونًا و٩٣٩ ألفًا و٤٥٨ مسافرًا بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنةً بـ١١ مليونًا و٧٣١ ألفًا و٤٣٠ مسافرًا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، بينما تراجع إجمالي عدد الرحلات (الدّولية والدّاخلية) بنسبة ٤,١ بالمائة ليصل إلى ٨٤

ألفًا و٢٩٦ رحلة مقارنةً بـ٨٧ ألفًا و٩١١ رحلة. وبيّنت البيانات أن عدد الرحلات الدّولية عبر مطار مسقط الدولي بلغ ٧٥ ألفًا و٤٦٠ رحلة منخفضًا بنسبة ٥,٢ بالمائة، على متنها ١٠ ملايين و٧١٨ ألفًا و٨٩٨ مسافرًا مرتفعًا بنسبة ٠,٧ بالمائة، فيما ارتفع عدد الرّحلات الدّاخلية بنسبة ٦,٧ بالمائة ليبلغ ٨ آلاف و٨٣٦ رحلة، ليبلغ عدد المسافرين على متنها نحو مليون و٢٢٠ ألفًا و٥٦٠ مسافرًا بنسبة ارتفاع قدرها ١٢,٥ بالمائة.

وارتفع عدد المسافرين في مطار صلالة بنسبة ١٠ بالمائة ليبلغ مليونًا و٥٧٤ ألفًا و٢٩٦ مسافرًا بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنةً بمليون و٤٣١ ألفًا و٧٥٦ مسافرًا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وارتفع إجمالي عدد الرحلات بنسبة ٥,٩ بالمائة ليبلغ ١٠ آلاف و٢٣٧ رحلة مقارنةً بـ٩ آلاف و٦٦٧ رحلة.

وأظهرت البيانات أن الرّحلات الدّولية عبر مطار صلالة بلغت ٤ آلاف و٤٨٩ رحلة منخفضةً بنسبة ٢,٦ بالمائة، كما بلغ عدد المسافرين على الرحلات الدولية ٦٢٢ ألفًا و١٩٨ مسافرًا متراجعًا بنسبة ٠,٧ بالمائة، في حين سجلت الرّحلات الدّاخلية نموًّا بنسبة ١٣,٦ بالمائة لتبلغ ٥ آلاف و٧٤٨ رحلة، وارتفع عدد المسافرين على الرّحلات الدّاخلية بنسبة ١٨,٣ بالمائة ليصل إلى ٩٥٢ ألفًا و٩٨ مسافرًا بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥.

### نماذج لمشاريع تُعلي من جودة الحياة وتدعم أهداف التنويع الاقتصادي

# مختصون ورجال أعمال: «جود» و«يامال» نقلة نوعية في التطوير العقاري وانعكاس للطفرة العُمرانية في عُمان

**أجمعَ عددٌ من المختصين ورجال الأعمال على أن مشروعي «جود» ويامال» يشكّلان خطوة نوعية في مسار التطوير العمراني المتكامل بسلطنة عُمان، لما يحملانه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياحية تتجاوز مفهوم البناء التقليدي إلى صناعة مجتمعات حديثة تُعلي من جودة الحياة، وتدعم أهداف التنويع الاقتصادي. وأكدوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أن المشروعين ينسجمان مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ورؤية «عُمان ٢٠٤٠»، من حيث التخطيط الحضري المستدام، وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، واستقطاب رؤوس الأموال، إلى جانب ما يُتوقع أن يحقّقاه من أثر مباشر وغير مباشر في تنشيط قطاعات العقار، والخدمات السياحية، والإنشاءات وسلاسل التوريد، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعظيم القيمة المحلية المضافة داخل الاقتصاد الوطني.**

**الرؤية- سارة العبرية**

وقال هشام طلعت مصطفى الرئيس التنفيذي لمجموعة طلعت مصطفى، إن إطلاق مشروعي «يامال» الساحلي و«جود» في مدينة السلطان هيثم، يمثل محطة استراتيجية جديدة في مسيرة مجموعة طلعت مصطفى، وتجسيدًا عمليًا لرؤية المجموعة في تطوير مجتمعات عمرانية مُتكاملة لا تقتصر على البناء، بل تمتد إلى صناعة جودة حياة مستدامة، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي طويل المدى، مضيفا: «استثمارنا في سلطنة عُمان يأتي انطلاقًا من ثقتنا العميقة بالبيئة الاستثمارية المستقرة، والرؤية الطموحة التي تنتهجها السلطنة في التخطيط الحضري، وبما تحمله مدينة السلطان هيثم من نموذج حضري متقدم يعكس تطلعات الأجيال القادمة، ويضع الإنسان وجودة حياته في صميم التنمية».

وأضاف مصطفى: «نحن في مجموعة طلعت مصطفى نلتزم بتطبيق أعلى المعايير العالمية في التطوير العقاري، مُستندين إلى خبرة تمتد لنحو ٥٥ عامًا، وتجارب ناجحة أثّرت في حياة أكثر من ١,٥ مليون نسمة في مدن متكاملة قمنا بتطويرها في المنطقة، وسنواصل من خلال هذه المشاريع الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة إقليمية رائدة للاستثمار والتطوير العمراني الحديث، ولقد سعينا إلى أن يكون طموح المجموعة له دور فاعل كشريك تنموي طويل المدى في تطوير المدن والمشروعات المتكاملة التي تواكب النمو المتسارع الذي تشهده السلطنة، مستفيدةً من خبراتها المتراكمة في مجالات التطوير العقاري والسياحي؛ حيث تمتلك المجموعة أكبر محفظة فنادق في جمهورية مصر العربية».

ودعا رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى جميع المستثمرين من مختلف أنحاء العالم إلى التوجه نحو سلطنة عُمان، التي تمتلك مقومات استثنائية تجعلها وجهة واعدة للاستثمار، ليس فقط في القطاع العقاري، وإنما أيضًا في القطاع السياحي الذي يشهد نموًا متصاعدًا، مدعومًا بما تتمتع به السلطنة من تنوع طبيعي واستقرار وبنية تشريعية وتنظيمية جاذبة للاستثمار طويل الأجل.

#### مسار التنمية العُمرانية

من جانبه، يقول المستشار جمال بن ناصر الهادي مستشار وزير الإسكان والتخطيط العمراني للتسويق والاتصال الاستراتيجي، إن قيمة استثمار مشروعي جود ويامال بلغت ١,٧ مليار ريال عُماني، ويعكسان دخلًا استراتيجيًا في مسار التنمية العمرانية، كما أن المشروعين يدشنان مرحلة تطوير منسجمة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وأهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، لافتًا إلى أنَّ هذه الاستراتيجية تقود الإطار المؤسسي للتنمية العمرانية عبر تنظيم مواقع التطوير، وتحديد أولويات النمو، وبناء قاعدة استثمارية مُستقرة وقابلة للتوسع.

وبيّن الهادي أن هذا الإطار مكّن سلطنة عُمان من استقطاب مطورين عالميين بمعايير تطوير وتشغيل متقدمة، ما رفع مستوى السوق العقاري وعزز نضجه المؤسسي، كما أن مشروعي جود ويامال يمثلان تطبيقًا عمليًا لهذا التوجه من خلال تطوير وجهات حديثة للعيش تدعم القطاعات المرتبطة وتدفع النشاط الاقتصادي في محيطها، مضيفا: «يعكس تسويق العيش في عُمان هذا التوجه عبر تحويله إلى حركة ملموسة للاستثمارات والأعمال وتدفّق رؤوس الأموال، مستندا إلى بيئة تنظيمية مستقرة وحوافز اقتصادية واضحة تجعل من السلطنة قاعدة للانطلاق نحو الأسواق الإقليمية والعالمية، ويسهم هذا التدفق في تنشيط القطاعات الداعمة بشكل مباشر، عبر تحفيز سوق البناء والإنشاءات، وزيادة الطلب على المواد والخدمات الهندسية، وتعزيز كفاءة سلاسل التوريد المحلية، فضلًا عن تسريع نقل المعرفة والارتقاء بأداء السوق».

وأكد الهادي أنَّ القوة التسويقية للشريك العالمي عززت انتشار الرسالة الاستثمارية لسلطنة عُمان عبر نطاق واسع عابر للقارات؛ حيث تجاوزت ٢٠٠ مليون مشاهدة عبر أسواق إقليمية ودولية وهو ما رفع مستوى الوعي الاستثماري بالسلطنة وربط اسمها مُباشرة بفرص العيش والعمل والاستثمار ضمن إطار اقتصادي واضح ومحدد.

#### دوران رأس المال

وفي السياق، ذكر المهندس غسان فضل بيت بن سليم خبير في السياسات الاقتصادية والتوطين، إن هذا النوع من المشاريع يخلق حركة اقتصادية واسعة، ويرفع من دوران رأس المال داخل السوق المحلي، خاصة إذا ما تم تعزيز المحتوى المحلي في العقود والمشتريات، وهو ما يقلل من تسرب الإنفاق إلى الخارج ويعظم القيمة الاقتصادية المتحققة داخل الاقتصاد الوطني.

وحول انعكاس حجم «جود ويامال» على سوق العقار، يؤكد غسان فضل أن الأثر الأهم سيكون على نوعية المنتج العقاري أكثر من كميته؛ فالمشروعان يقدمان نموذج المجتمعات المتكاملة المخططة، التي تركز على جودة الحياة والخدمات والاستدامة، وهو ما يرفع سقف المعايير في السوق العقاري، لافتًا إلى أنه من المتوقع أن يسهم ذلك في تحقيق توازن تدريجي في العرض، وتوفير خيارات سكنية متنوعة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من السكان والمستثمرين، مع تأثير إيجابي على استقرار السوق بدل الاعتماد على التوسع غير المخطط أو المضاربات السعرية.

وأشار إلى أن المشروعين يدعمان بشكل مباشر مسار التنويع الاقتصادي من خلال تنشيط قطاعات غير تقليدية مثل التطوير الحضري المتقدم، والسياحة الحضرية، وإدارة المجتمعات، والخدمات المرتبطة بها، كما أن مشاركة مطورين إقليميين ودوليين في مشاريع بهذا الحجم تعكس مستوى متقدمًا من الثقة في البيئة الاستثمارية العُمانية، مبينًا أن الأثر على سوق العمل لا يقتصر على مرحلة البناء فقط؛ بل يمتد إلى فرص تشغيلية مستدامة وطويلة الأمد في مجالات إدارة المرافق، والخدمات، والضيافة، والتشغيل الفني، وإدارة المجتمعات السكنية والتجارية.

#### رافعة اقتصادية

بدوره، أكد كهلان بن عبدالله المحروقي خبير في مجال القيمة المحلية المضافة، أن تنفيذ هذه المشاريع سيشكّل رافعة حقيقية للاقتصاد المحلي، وأن أثرها يمتد إلى تنويع القاعدة الاقتصادية عبر دعم قطاعات واعدة، وفي مقدمتها السياحة، بما يقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية، كما أنها تسهم في خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة للسكان المحليين، مضيفا أنها تسهم في تعزيز البنية الأساسية للمناطق المستهدفة، من خلال تطوير الطرق والمرافق والخدمات الأساسية، ما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية، ويحفّز استقطاب استثمارات إضافية من المستثمرين المحليين والدوليين، بما يعزز الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولفت إلى أن انعكاس هذه المشاريع يمتد إلى تحسين مستوى المعيشة عبر تطوير خدمات التعليم والصحة، ورفع مستوى رفاهية السكان، إذ إن السوق سيشهد زيادة في المعروض العقاري؛ نتيجة طرح وحدات سكنية ومشاريع جديدة في مناطق مختلفة، متوقعًا أن تشهد الأسعار ارتفاعًا مؤقتًا في المراحل الأولى بفعل زيادة الطلب، لا سيما في المناطق القريبة من المشاريع الكبرى، كما أن المرحلة المقبلة ستتسم بتنوع المنتجات السكنية، بين شقق وفيلات بمستويات مختلفة، بما يلبي احتياجات شرائح متعددة من المجتمع».

ويرى المحروقي أن مشروعي جود ويامال يسهمان في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي، كما أن مشاركة المطورين العالميين في هذه الاستثمارات تعكس ثقة متزايدة في البيئة الاستثمارية العُمانية، مما يعزز من جاذبية السوق العماني ويشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

#### القيمة المضافة

وحول القيمة المضافة لهذه المشاريع، قال جمال الهادي: «تتجلى القيمة المضافة في تحويل المشاريع الكبرى من استثمارات معزولة إلى محرّك متكامل للاقتصاد المحلي، وذلك عبر توسيع حضور الشركات الوطنية في التنفيذ والتشغيل، ما يرفع معدلات التوطين الاقتصادي ويعزز استدامة الأعمال. كما يؤدي ارتفاع الطلب على الكفاءات العُمانية إلى تنمية رأس المال البشري ونقل الخبرات، فيما تسهم الخدمات وسلاسل التوريد المرتبطة بهذه المشاريع في تعظيم الإنفاق المحلي، وزيادة الأثر الاقتصادي المتراكم داخل السوق العُماني بدل تسربه إلى الخارج».

فيما ذكر غسان فضل: «الاستناد إلى منهجيات القيمة المحلية المضافة، وباستخدام تقدير متحفظ يُستخدم في التحليل الاقتصادي، يمكن افتراض توليد نحو ٨ وظائف لكل مليون ريال عُماني يتم إنفاقه محليًا، والتقديرات تشير إلى أن حجم الاستثمارات في مشروعي جود ويامال قد يدعم خلق نطاق يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ ألف فرصة عمل مستدامة على المدى الطويل، تشمل وظائف مباشرة وغير مباشرة، متى ما تم ربط هذه المشاريع بسياسات واضحة للتوطين والتدريب وتعظيم المحتوى المحلي».

#### تنمية سياحية

وعلى مستوى القطاع السياحي، قال الدكتور خالد بن عبدالوهاب البلوشي أكاديمي ومتخصص في الشأن السياحي: «أُفضّل أن أطلق على مشروع يامال بمسمى «مدينة الحُسن والجمال»؛ نظرًا لموقعه الجغرافي المميز وامتداده الساحلي المفتوح على بحر عُمان بطول يقارب ١,٧٦٠ كيلومتر، وهو ما يمنحه جاذبية ساحلية فريدة تستقطب السيّاح، خصوصًا من محافظة مسقط، مؤكدًا أن هذا الشريط البحري الطويل بما يحمله من مقومات طبيعية منح المشروع تميزًا استثنائيًا، كما أن مشروع يامال يُعد أيقونة سياحية جديدة ستنضم إلى المعالم السياحية في سلطنة عُمان، لكونه مدينة سكنية سياحية متكاملة تضم مميزات لا تتوافر في معظم المدن التي أُنشئت مؤخرًا في السلطنة، ومن أبرز هذه المميزات فندق متوقع من فئة خمس نجوم يضم نحو ١١٣ غرفة، إلى جانب مارينا تستوعب ما لا يقل عن ١٢٢ قاربًا، إضافة إلى إنشاء حوالي ١٠٣ شقق فندقية».

وأضاف أنَّ المشروع يشمل كذلك ما يُعرف بـ«الكبائن أو الحُجر الشاطئية» المُطلة مباشرة على البحر، والتي تُتيح للسائح تجربة الإقامة الشاطئية مع توفر التسهيلات الفندقية، موضحًا أن عدد هذه الوحدات يصل إلى ٤١٩ وحدة، وهو رقم كبير يضع مشروع يامال في مصاف المدن السياحية المميزة، لعدم وجود مدينة أخرى في سلطنة عُمان تضم هذا الكم من التسهيلات السياحية المتنوعة».

وبيَّن البلوشي أن مشروع «يامال» سيحتوي أيضًا على مركز تسوق عالمي يُقام على مساحة تقارب ٧٠ ألف متر مربع، ويضم عددًا من العلامات التجارية العالمية، وبجوار هذا المركز ستكون هناك مدينة ألعاب مائية، إضافة إلى مركز رياضي متكامل، الأمر الذي يعزز من جاذبية المدينة ويؤهلها لاستقطاب أعداد كبيرة من السيّاح والمتسوقين، مشيرًا إلى أن قُرب مشروع يامال من حديقة النسيم يمثل عاملًا تنافسيًا مهمًا، خاصة لهواة المشي وركوب الدراجات الهوائية، فضلًا عن وجود بحيرات صغيرة داخل المدينة، ما يضيف بعدًا جماليًا وترفيهيًا جديدًا، كما سيضم «يامال» شققًا وبيوتًا سكنية مخصصة للبيع للمواطنين والمقيمين، لتكون بيئة سكنية جاذبة بفضل ما توفره من خدمات وتسهيلات متكاملة.

وعن مشروع جود، أوضح البلوشي أنه حي سكني بحت، إلا أنه سيضم مركزًا ثقافيًا ورياضيًا كبيرًا يستقطب العديد من الأنشطة والفعاليات المحلية والعالمية، ما يمنحه ميزة تنافسية مختلفة عن باقي المدن، لافتا إلى أن المركز الثقافي، المقام على مساحة تقارب ١١ ألف متر مربع، سيسهم في تنشيط الحياة الثقافية بالمجتمع، وسيحتوي المشروع على مراكز تجارية وترفيهية بمساحة تُقدّر بنحو ٣١ ألف متر مربع، إلى جانب نادٍ رياضي يمتد على مساحة تقارب ٨٠ ألف متر مربع، وأن هذا التنوع الخدمي يعزز من جاذبية المشروع، خاصةً مع موقعه ضمن مشروع مدينة السلطان هيثم؛ بما يُسهم في دعم القطاع السياحي وتعزيز المكانة السياحية لسلطنة عُمان.

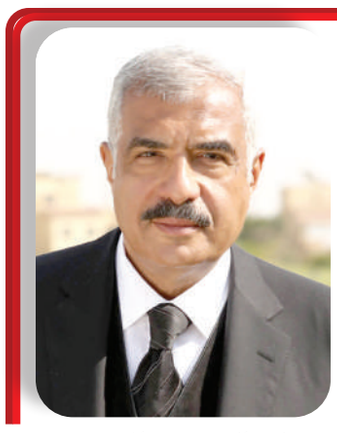

هشام طلعت مصطفى

جمال بن ناصر الهادي

كهلان بن عبدالله المحروقي

م. غسان فضل بيت بن سليم

د. خالد بن عبدالوهاب البلوشي

**هشام طلعت مصطفى لـ«الرؤية»: البيئة الاستثمارية في عُمان مستقرة وجاذبة للمشاريع**

**الهادي: الإطار المُؤسسي للتنمية العمرانية عزَّز جهود استقطاب مطورين عالميين**

**غسان فضل: المشروعان يقدمان نموذجا للمجتمعات المتكاملة المستدامة**

**المحروقي: المشاريع العقارية تدعم قطاعات أخرى واعدة مثل السياحة**

**البلوشي: مشروع يامال أيقونة سياحية جديدة تنضم إلى المعالم السياحية العمانية**

احتساب متوسط برميل النفط عند سعر تحوُّطي 60 دولارًا

# «ميزانية 2026»: 11.447 مليار ريـــــال إيرادات مع إنفاق عام يتجاوز 11.9 مليار.. والعجز يتراجع 14.5% إلـــــى 530 مليونًا

الرؤية- ريم الحامدية

كشف اللقاء الإعلامي الذي عقدتـه وزارة المالية حول تقديـرات الميزانية العامّة للدولة لعـام ٢٠٢٦، أن مـن المتوقع- مع احتسـاب أسـاس متوسـط سـعر النفط عند ٦٠ دولارًا أمريكيًا للبرميل- أن تبلغ الإيرادات العامة ١١ مليارًا و٤٤٧ مليون ريال عُماني بارتفاع نسبته ٢٫٤٪ عن الإيرادات المعتمدة لعام ٢٠٢٥، فيما بلغ إجمالي الإنفاق العام نحو ١١ مليارًا و٩٧٧ مليون ريـال عُماني مرتفعًا بنسـبة ١٫٥٪ عن الإنفاق المعتمد لعام ٢٠٢٥، لتُسـجِّل ميزانية ٢٠٢٦ بذلك عجـزًا مُقدّرًا بنحـو ٥٣٠ مليون ريـال عُماني، بانخفاض ١٤٫٥٪ عمّا هو معتمد في ميزانيـة ٢٠٢٥، مُشـكِّلًا ٤٫٦٪ مـن جُملة الإيرادات و١٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وشـهد اللقـاء الإعلامي الإعلان عـن تفاصيل الإطار المالي لخطة التنمية الخمسـية الحادية عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠) إضافـة إلى النتائـج الأولية للميزانية العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٥.

من جهته، أكد معالي سلطان بن سالم الحبسي وزيـر المالية على أن نشـاط الاقتصاد العُماني واصل نموه؛ إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المُتوقع حتى نهاية عام ٢٠٢٥ سـجل نحو ٣٩٫٢ مليار ريال عُماني مقارنة مع ٣٤٫٥ مليار ريال عُماني بنهايـة عـام ٢٠٢١، ليحقق نموًّا بنسـبة ١٤٪ منذ بداية الخطة. وأضاف معاليه أن معدلات التضخم استقرت في الحدود المستهدفة، وبلغ متوسـط التضخم حتى شـهر نوفمبر من عام ٢٠٢٥ نحو ٠٫٩٪، نتيجة للسياسات الحكومية بدعم المنتجات المحلية ودعم الكهرباء والمياه ودعم أسعار المواد الأساسية.

وأوضـح معاليـه أنـه في حال تحقيـق عوائد ناتجة عن زيادة في أسعار النفط خلال ٢٠٢٦، سـيتم اسـتغلالها لتغطيـة العجـز المقدر في الميزانية العامـة للدولة والمقدّر بنحـو ٥٣٠ مليون ريال عُماني، وسداد أقسـاط القروض الواجبة السـداد من أجـل مواصلة الجهـود المبذولة لخفض حجـم الدّين العام وإبقائه في حدوده المعتدلة والمستدامة والداعمة للنمو، والمقدر أن يبلـغ في نهاية هذا العـام نحو ١٤٫٦ مليار ريـال عُماني في حـدود ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وأضـاف معاليـه- خلال حديثـه في المؤتمـر الصحفـي- أنـه نتيجة لتسـهيل بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات وتنامـي الثقة في الاقتصاد الوطني في جانـب الجهـود التـي بذلهـا المختصون بجذب الاسـتثمارات، فإنّ البيانات تشير إلى نمو حجم الاسـتثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان حتى الربـع الثالث من عام ٢٠٢٥ ليبلـغ ٣٫٠٣ مليار ريـال عُماني مرتفعًا بنحو ٧١٪ عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٢١.

وأوضـح معاليـه أن البيانات تـشير إلى أداء اسـتثنائي لبورصة مسقط بشكل يؤكد على أن الجهود الحكومية لتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية وجاذبيته الاسـتثمارية جاءت بالنتائج المرجـوة؛ إذ ارتفعت القيمة السـوقية حوالي ١٠٪ عـن مؤشراتها في عـام ٢٠٢٠ لتصل أكثر من ٣٢٫٢ مليار ريال عُماني، كما ارتفعت قيمة التـداولات خلال العام نفسه بزيد على ١٠١٣٪ عن عـام ٢٠٢٠ بقيمة تزيد على ٤٫٩ مليـار ريال عُماني، مُسـجِّلةً بذلك أحد أفضل مؤشرات أسـواق دول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية أداء لعام ٢٠٢٥، والرابع عالميًا وفق تقرير صادر في شهر أكتوبر الماضي.

وأوضح معاليه أنه فيما يتعلق بالاسـتثمارات الحكومية، أسـهم جهـاز الاسـتثمار العُماني في النمـو الاقتصادي مـن خلال إعـادة هيكلة الشركات الحكوميـة وإدارة الاسـتثمارات الداخليـة والخارجيـة؛ حيـث غمـت أصـول الجهـاز لتبلـغ نحـو ٢١ مليـار ريـال عُمانـي بنهايـة عـام ٢٠٢٥، كما تنوعـت المحفظـة الاسـتثمارية في حوالي ٥٠ دولة مُشكّلةً بذلك تحالفات اقتصادية واسـتثمارية تعود بالنفع المباشر وغير المباشر على تنميـة الكـوادر البشرية العُمانية المتخصصة ونقل المعارف والتكنولوجيا إلى سلطنة عُمان للاستفادة منها وتوطينهـا في مجالات متعددة، إضافة إلى رفد الميزانيـة العامة للدولة بأكثر من ٤٫٤ مليار ريـال عُماني خلال الخطة الخمسـية العاشرة، مشيرًا إلى أن صندوق عُمان المسـتقبل أسـهم بشـكل مباشر في جذب عدد من الاستثمارات ودعم مؤسسات القطاع الخاص وتسريع وتيرة نمو المؤسسات الناشـئة والصغيرة والمتوسطة محليًّـا وخارجيًّـا. وبلغ إجمالي الاسـتثمارات التـي اعتمدهـا الصنـدوق حتـى نهاية عام ٢٠٢٥، نحـو ١٦٤ مشروعًا بالتـزام مالي يبلغ ٤٦٢ مليـون ريال عُماني، متضمنة ١٠٤ ملايين ريال عُماني اسـتثمارات في الشركات الناشـئة والصغيرة والمتوسطة.

### المؤشرات الاجتماعية

وأكـد وزير المالية أن سـلطنة عُمان شـهدت تحسنًا ملموسًا في مؤشراتها الاجتماعية والمالية والاقتصادية، مدفوعًا بتحسّـن أسـعار النفط العالمية، وبالسياسـات الحكوميـة الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية؛ حيث انخفضت نقطة التعادل في الميزانيـة العامة من أكثر من ١٠٠ دولار أمـريكي قبل الخطة الخمسـية العاشرة إلى نحو ٦٨ دولارًا أمريكيًا لبرميل النفط الخام في عام ٢٠٢٥، مع استمرار العمل على خفضها إلى مستويات أدنى للحد من مخاطر الصدمات المالية، مشيرًا إلى أن هذا التحسـن جاء نتيجة إجـراءات ضبط الإنفـاق ورفـع كفاءته، إلى جانـب تنميـة الإيـرادات غير النفطية، إلى ارتفعـت مـن ٢٫١ مليار ريـال عُماني في عام ٢٠٢٠ إلى نحـو ٣٫٥ مليار ريـال عُماني بنهاية عام ٢٠٢٥، محققة نموًّا يقارب ٧٤١٪.

وقـال معاليه إنه نتيجة للتحسـن في أسـعار النفط خلال الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) حققـت الميزانيـة العامـة لـلدولـة إيـرادات إضافيـة بلغـت ١١ مليـارًا و٢٩١ مليـون ريال عُماني، إذ اسـتطاعت الحكومة اسـتغلال تلك المبالغ بطريقة متوازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتخفيـف المديونية، وتم تعزيز الإنفاق الاجتماعي بمليارين و٦٧٦ مليون ريال عُماني والإنفاق الاقتصادي بـ٣ مليارات و٨٣٧ مليون ريال عُماني، أما الباقي البالغ ٤ مليارات و٧٦٧ مليون ريال عُماني فتم استغلاله لخفض الدَّين العام.

وأضاف معاليـه أن إجمالي المبالـغ المعتمدة لتنميـة المحافظات حتى نهاية عام ٢٠٢٥ بلغت ٩٨٣ مليون ريال عُماني، مقارنة بما كان معتمدًا في عـام ٢٠٢١ البالغ ٢٨٥ مليـون ريال عُماني متضمنة مشروعات منهية وأخرى في مراحل الإنجاز. وفيما يتعلـق بالجوانب الاجتماعية، أوضح معاليه أن الحكومـة وجّهت اهتمامها للمشروعات التي لهـا علاقة مباشرة بالمواطن للارتقـاء بالمنظومـة الاجتماعيـة والتعليمية والصحية، إلى جانب مشروعات قطاعي الطرق والإسـكان؛ حيث تـم تقديم دعـم منظومة الحماية الاجتماعية التي يستفيد من برامجها حاليًا أكثر من ٢٦ مليـون مواطن بنحـو ٥٧٧ مليـون ريال عُماني لعـام ٢٠٢٥، وارتفعت في ميزانيـة عـام ٢٠٢٦م إلى حـوالي ٦١٤ مليون ريال عُماني ليسـتفيد من هـذه البرامج أكثر مـن ١٫٦ مليون مواطن. وقـال معاليه إنه تم إسناد مناقصات لإنشـاء ١١٣ مدرسة جديدة خلال الخطة الخمسـية العاشرة، ومن المستهدف ٤٩ مدرسـة منها، ولمبتغى ٦٤ مدرسـة سيتم اسـتلامها تباعًـا خلال عامـي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، مشـيرًا إلى أن ميزانيـة وزارة التربية والتعليم ارتفعت من مليار و٣٨٦ مليون ريال عُماني في عـام ٢٠٢٠ لتصل إلى مليار و٥٢٥ مليون ريال عُماني لعام ٢٠٢٦.

وفيـما يتعلق بالقطاع الصحي، أشـار معاليه إلى أنه تم اعتماد إنشـاء ١١ مستشـفى و١٩ مركزًا ومؤسسة صحية خلال الخطة الخمسية العاشرة، وتم اسـتلام ٤ مستشفيات منها و١٢ مركزًا ومؤسسـة صحية خلال سنوات الخطة، فيما من المخطط اسـتلام ٥ مستشـفيات و٥ مراكز ومؤسسـات صحية خلال العام الجاري ٢٠٢٦، موضحًـا أن ميزانيـة وزارة الصحـة ارتفعت بنحو ٤٪ من ٩٧٠ مليون ريال عُماني في عـام ٢٠٢٠ لتصـل إلى حوالي مليـار ريال عُماني لعام ٢٠٢٦.

وبيّن معاليه أنه تم إسـناد تنفيذ حوالي ٢٥٢٥ كيلـومترًا مـن الطـرق الرئيسـة والداخليـة بالمحافظات بتكلفة تقدر بنحو ٢٫٧ مليار ريال عُماني ودعم قطاع الإسكان بتكلفة بلغت ٥٤٥ مليـون ريـال عُماني خلال فترة خطة التنمية الخمسية العاشرة، إضافة إلى مخصصات دعم فوائد قروض بنك الإسكان العُماني التي بلغت ٢٢٧ مليـون ريـال عُماني مـن خلال برنامج «إسـكان» الذي ينفذه البنـك بهدف تقليص مدد الانتظـار وتمكّن من خفض مدة الانتظار إلى ٦ أشهر.

### الميزانية الإنفاقية

وأكـد معاليه أنّه جرى اسـتحداث مسـار في الميزانية الإنفاقية لمشروعات التحول الاقتصادي التـي تدعـم تعظيـم العائـد الاقتصـادي للمحافظـات والقطاعـات الاقتصاديـة المسـتهدفة، وخصص لهذا المسـار مبلغ ٤٠٠ مليون ريال عُماني سـنويًّا، وبذلك فإن إجمالي المبالغ المخصصة للمشروعات سترتفع إلى ١٫٣ مليـار ريـال عُماني لخطة التنمية الخمسـية الحادية عشرة.

وردًا على سـؤال حول موضوع الترقيات، أكد معالي وزيـر المالية أنه سـيتم تـوفير المبالغ لكافّة الجهـات الحكومية لترقية ما تبقى من الموظّـفين مـن أقدميّـة ٢٠١٦، كما أن نظام الترقيات سيخضع اعتبارًا من عام ٢٠٢٦ لنظم جديدة سيُعلن عنها في وقتها.

### نتائج أولية

من جانبه، اسـتعرض سعادة عبد الله بن سالم الحـارثي وكيـل وزارة المالية النتائـج الأولية للميزانية العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٥، والتي تشير إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة ٢٫٥ لتبلـغ نحو ١١ مليـارًا و٧٦١ مليون ريال عُماني، مقارنةً بالإيرادات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٥ بنحو ١١ مليارًا و١٨٠ مليون ريال عُماني.

وقال سعادتُه إن هذا الارتفاع يعزى بشـكل رئيس إلى ارتفاع صافي الإيرادات النفط بنسـبة ١٠٪، مسجلًا نحو ٦ مليارات و٤٠٣ ملايين ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو ٥ مليارات و٨٣٠ مليـون ريال عُماني، وارتفاع صافي إيرادات الغاز بنسـبة ٤٫٠٪ مسجلًا نحو مليار و٧٨٤ مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمـد في الميزانية بنحـو مليار و٧٧٧ مليون ريال عُماني. وذكر سعادتُه أن النتائج الأولية للأداء المالي لعـام ٢٠٢٥ أشـارت إلى ارتفـاع إجمالي الإنفاق العام بنسـبة ٤٪، مسجلًا نحو ١٢ مليـارًا و٢٤٠ مليـون ريـال عُماني مقارنةً بالمعتمد في الميزانية العامة للدولة بنحو ١١ مليارًا و٨٠٠ مليـون ريال عُماني؛ ويعزى ذلك بشـكل رئيس إلى ارتفـاع المصروفات الإنمائية بنحو ٢٦٠ مليـون ريال عُماني مسـجلة نحو مليـار و١٦٠ مليون ريال عُماني؛ نتيجة لزيادة الإنفاق الإنمائي من أجل تسريع وتيرة العمل في المشروعات الإنمائية المختلفة.

وبيّن سعادتُه أنه بإضافة المشروعات ذات الأثر التنموي، فإنه من المتوقع أن تبلغ المصروفات الاسـتثمارية نحو مليـار و٤٠٠ مليـون ريال عُماني، وارتفاع إجمالي المسـاهمات والنفقات الأخـرى بنسـبة ٧٦٪، لتصل إلى مليار و٤٧٥ مليـون ريال عُماني، مقارنة بالمعتمد في الميزانيـة والبالغ نحو مليارين و٣٤٥ مليون ريـال عُماني نتيجة لتعزيـز مخصصات دعم المنتجات النفطية بنحو ٥٥ مليون ريال عُماني ليبلغ نحو ٩٠ مليون ريال عُماني، وتعزيز دعم قطاعات الكهربـاء والميـاه والصرف الصحي بنحو ٦٥ مليـون ريـال عُماني ليبلغ الإجمالي نحو ٧٧٩ مليون ريال عُماني.

ونـوه سـعادتُه إلى أنـه تـم تعزيـز الإنفاق الإجتماعـي وتحفيـز النمـو الاقتصـادي عبر دعـم مخصصـات وزارة التنميـة الاجتماعية للأداء المعتمد من أمر الضمان الاجتماعي والأمر المعسرة والدخـل المحدود بنحـو ٥١ مليون ريال عُماني، وإعفاء ٨٦١ قرضًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة من بنـك التنمية وهيئة تنمية المؤسـسات الصغيرة والمتوسـطة حتى نهاية ٢٠٢٥ بأكثر من ٢٦ مليون ريال عُماني.

وأوضح سعادتُه أن النتائج الأوليـة للأداء المالي لعـام ٢٠٢٥ تشـير إلى تسـجيل عجز مـالي بنحو ٤٨٠ مليـون ريال عُماني، مقارنـة بالعجـز المُقـدر في الميزانيـة العامـة للدولة بنحـو ٦٢٠ مليون ريال عُماني منخفضًا بنحو ٢٣٪؛ ويعزى ذلك إلى تحسـن في أسـعار النفط، وتم تغطية هذا العجز من خلال الاقتراض والسحب من الاحتياطات.

وقال سعادتُه إنه من منطلق أهداف الميزانية العامـة للدولة للسـنة المَاليـة ٢٠٢٦ الرامية إلى الحفاظ على الاسـتقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، قُدرت الإيـرادات العامة للدولة بنحـو ١١ مليـارًا و٤٤٧ مليـون ريـال عُماني بحاسـب متوسط سـعر النفط بـ٦٠ دولارًا أمريكيًـا للبرميل، وقُدّر صـافي إيرادات النفط بنحو ٥ مليـارات و٧٥٢ مليـون ريال عُماني، وصافي إيرادات الغاز بنحو مليار و٩٦١ مليون ريـال عُماني، وقُدّرت الإيـرادات غير النفطية بنحو ٣ مليارات و٣٤٤ مليون ريال عُماني.

وأضاف سعادتُه أن المصروفات الجارية في الميزانية المعتمدة لعـام ٢٠٢٦ قُدرت بنحو ٨ مليارات و٧٧١ مليون ريال عُماني، فيما تُشكّل المصروفـات الجارية نسـبة ٧٣٪ من إجمالي الإنفـاق العام، كما قُـدرت مصروفات الدفاع والأمـن في الميزانية المعتمدة لعـام ٢٠٢٦ بنحو ٣ مليـارات و١٦٠ مليون ريال عُماني، وقُدرت مصروفـات الـوزارات المدنيـة في الميزانيـة المعتمدة لعـام ٢٠٢٦ بنحو ٤ مليارات و٧٠٠ مليون ريال عُماني.

وأشـار سـعادتُه إلى أنه تم اعتماد مصروفات خدمة الدّين العام في ميزانية عام ٢٠٢٦ بنحو ٩١١ مليـون ريـال عُماني باحتسـاب الفوائد المتوقع سـدادها للقـروض القائمة والمخطط سـدادها في عـام ٢٠٢٦، موضحًا أن الحكومة تسـعى إلى تنفيذ عمليات السداد الاستباقية لالتزاماتها المالية؛ مما يسـهم في خفض خدمة الدّين العام والحدّ من مخاطره.

وذكر سعادتُه أن الحكومة خصصت نحو ١٠٠ مليـون ريال عُماني سنويًّا لبرنامج التشـغيل خلال سنوات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)، مُتضمّنةً نسـبة ١٫٢٪ من فـواتير العقـود والمشتريـات المبرمة مع الوحـدات الحكومية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني وعقود شركات النفط والغاز؛ بما يعكـس التزامًا واضحًا ومُتابعًا مشتركًا لتقليص عدد الباحثيـن عن عمـل وتعزيز فرص الاسـتقرار الوظيفي.

وقـال سـعادتُه إن المسـاهمات والنفقـات الأخـرى في الميزانيـة المعتمدة لعـام ٢٠٢٦ تشـمل مساهمة الحكومة في صندوق الحماية الاجتماعية بنحو ٥٧٧ مليـون ريال عُماني، ومساهمة الحكومة في صندوق التقاعد بنحو ٥٤٠ مليـون ريال عُماني، ومساهمة الحكومة في صندوق التقاعد العسكري بنحو ٣٣٠ مليون ريال عُماني، ومساهمة الحكومة في صندوق التقاعد للشرطة والأمن العام بنحو ٢٤٠ مليون ريال عُماني، ومساهمة الحكومة في صندوق التقاعد لموظفي السلك الدبلوماسي بنحو ٢٠ مليون ريال عُماني.

الحبسي: الاقتصاد العُماني يواصل النمو.. والناتج المجلي يسجل 39.2 مليار ريال

معدلات التضخم مستقرة عند «الحدود المُستهدفة».. وتسجل 0.9% في نوفمبر

دعم الطاقة والخدمات وأسعار المواد الأساسية أسهم في كبح التضخم

أي زيادة في الإيرادات ستُوجّه لتغطية العجز وسداد الدين العام

14.6 مليار ريال حجم الدين العام المُقدّر بنسبة 36% من الناتج المحلي

30.3 مليار ريال استثمارات أجنبية مباشرة بارتفاع 71% خلال «الخمسية العاشرة»

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ناتج عن تنامي الثقة في اقتصادنا الوطني

1013% زيادة في قيمة تداولات بورصة مسقط مقارنة مع 2020

«جهاز الاستثمار» يضخ 4.4 مليار ريال في خزانة الدولة خلال «الخمسية العاشرة»

104 ملايين ريال استثمارات «جهاز الاستثمار» في الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة

983 مليون ريال مبالغ معتمدة لتنمية المحافظات بنهاية 2025



1.5 مليون مواطن مستفيدون من منظومة الحماية الاجتماعية بـ577 مليون ريال في 2025

614 مليون ريال مخصصات «الحماية الاجتماعية» لأكثر من 1.6 مليون مواطن في 2026

1.525 مليار ريال ميزانية وزارة التربية والتعليم في 2026

مليار ريال ميزانية «الصحة» في 2026 بزيادة 4% من 2020

إسناد تنفيذ حوالي 2525 كيلومترًا من الطرق بـ2.7 مليار ريال خلال «الخمسية العاشرة»

227 مليون ريال دعمًا لمخصصات فوائد قروض بنك الإسكان العُماني

استحداث مسار في الميزانية الإنمائية لمشروعات التحول الاقتصادي بـ400 مليون ريال سنويًا

توفير مخصصات مالية لترقية ما تبقى من موظفي الحكومة من أقدمية 2016

أنظمة ترقيات جديدة لموظفي الحكومة اعتبارًا من العام الجاري

5 % نموًا في إيرادات «ميزانية 2025» بفضل زيادة عوائد النفط 10%

260 مليون ريال زيادة في المصروفات الإنمائية خلال 2025 إلى 1.160 مليار

يقارن الجدول أدناه بين الإطار المالي المعتمد لخطة التنمية الخمسية العاشرة والأداء المالي الفعلي:

مليون ريال عُماني

| البيان | 2021م معتمد | 2021م فعلي | 2022م معتمد في الخطة | 2022م فعلي | 2023م معتمد في الخطة | 2023م فعلي | 2024م معتمد في الخطة | 2024م فعلي | 2025م معتمد في الخطة | 2025م الإنفاق الأولية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | 8,640 | 11,195 | 9,490 | 14,473 | 12,542 | 10,815 | 11,315 | 12,781 | 11,500 | 11,760 |
| الإنفاق | 10,880 | 12,418 | 11,150 | 13,329 | 11,606 | 11,420 | 11,480 | 12,241 | 11,435 | 12,240 |
| (العجز)/الفائض | (2,240) | (1,223) | (1,660) | 1,144 | (605) | 936 | (165) | 540 | 65 | (480) |

يقارن الشكل أدناه بين إجمالي اعتمادات الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة وإجمالي الأداء المالي الفعلي لسنوات الخطة.

| البيان | المعتمد | الفعلي |
|---|---|---|
| متوسط سعر النفط (بالإطار الزمني للبرميل) | 54 | 83 |
| إجمالي الإيرادات (مليون ريال عماني) | 51,460 | 62,751 |
| إجمالي الإنفاق | 57,810 | 61,834 |
| العجز / الفائض | (6,350) | 917 |

قُدرت بنحو مليـار و٩٠٦ ملايين ريال عُماني لتشكل نسـبة ١٦٪ من إجمالي الإنفاق العام؛ حيـث بلغ مخصـص دعم منظومـة الحماية الاجتماعية نحـو ٦١٤ مليون ريـال عُماني، ودعم قطاع الكهربـاء بنحو ٥٠٩ ملايين ريال عُماني، ومخصـص الديون بنحـو ٣٠٠ مليون ريال عُماني.

### الإنفاق الاجتماعي

وفي إطـار الحفاظ على الإنفاق على مسـتوى القطاعـات الاجتماعيـة والأساسية، أوضـح سعادتُه أن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦ اعتمـدت نحو ٥ مليارات و٢٠٠ مليون ريـال عُماني للإنفاق على مسـتوى القطاعات الاجتماعية والأساسية مرتفعةً بنسبة ٤ بالمائة مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام ٢٠٢٥ بنحو ٥ مليارات ريال عُماني.

وبيّن سـعادتُه أن الإنفـاق على مسـتوى القطاعات الاجتماعية والأساسية يشكل نسبة ٤٤٪ مـن إجمالي الإنفـاق العـام المعتمد في ميزانية عام ٢٠٢٦؛ حيث احتل التعليم المرتبة الأولى بنسبة ٤٠٪ بليها قطاع الضمان والرعاية الاجتماعيـة بنسـبة ٢٦ ٪ ثم الصحة بنسـبة ٢٥٪ والإسـكان بنسـبة ٩٪. وأشـار سعادتُه إلى أنه سـيتم رفد الكادر التعليمي بالمدارس الحكوميـة بـ٤ آلاف معلم ومعلمة خلال عام ٢٠٢٦، فيما سـيتم رفد المؤسسـات الصحية بالكـوادر المؤهلة عبر تعـيين ٣٧٠٦ موظفين. وفي مجال التعليم الجامعي قال سـعادتُه إن عـدد الطلبة الجـدد المسـتهدفين في برنامج الابتعاث الداخلي والخارجي بلغ نحو ١١ ألفًا و٤٢٥ طالبا وطالبة، وسـيتم إنشاء مبنى كلية الحقوق وتأهيل القاعات والمختبرات بجامعة السـلطان قابـوس، إضافة إلى إعـادة تأهيل عدد من مباني فـروع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بمختلف المحافظات.

وفيـما يتعلـق قطـاع الضمـان والرعايـة الاجتماعية، أوضح سعادتُه أن الميزانية العامة للدولة للسـنة المَاليـة ٢٠٢٦ خصصت نحو ٥٧ مليـون ريـال عُماني للمنح والمسـاعدات لأسر الضمان الاجتماعي والمسـاعدات الطارئة، كما تم تخصيص نحو ٤٣٠ ألف ريال عُماني للدعم السـنوي لفـروع جمعيـات المـرأة العُمانية بمختلـف المحافظات، ونحـو ١٢٦ ألف ريال عُماني لتطويـر وتجويـد خدمـات التأهيـل في مراكـز الوفـاء ومراكـز وحـدات التأهيل للأشـخاص ذوي الإعاقة، ومنحة الأرامل والأيتـام، ومنفعة دخـل الأسرة)، ومن المتوقـع أن يبلغ إجمالي المسـتفيدين من منافع الحمايـة الاجتماعية في عـام ٢٠٢٦ نحو مليـون و٦٢٧ ألفًا و٣٦٥ مستفيدًا.

وفي قطـاع الصحـة قال سـعادتُه إن الميزانية العامة للدولة اسـتهدفت اسـتكمال إنشاء ٦ مستشـفيات حكومية (مستشـفى السُّلطان قابوس بصلالة ومستشفى سمائل ومستشفى النماء ومستشـفى مدحاء الجديد ومستشفى خصب مستشـفى الفلاج)، واستكمال إنشاء ٩ مؤسسـات ومراكز صحيـة حكومية (مركز جعلان بنـي بـوعلي الصحي ومركـز الدريز الصحي ومركز شهب أصعيب ومركز أبو عبالي الصحي ومركز سـور البلـوش الصحي ومركز إبراء الصحـي ومركز المضيبي الصحي ووحدة غسـيل الكلى بمجمـع برّكاء الصحي وإنشـاء المخـزن الإقليمي للأدوية بمحافظة مسـندم) بالإضافة إلى اسـتكمال أعمال توسعة مستشفى نـزوى، والبـدء في الخدمات الاستشـارية في المركز الوطني لصحة المرأة والطفل.

وفي قطـاع الإسـكان، بين سـعادتُه أن تكلفة المشروعات المسـتمرة لهذا القطـاع والمتوقع اسـتكمالها خلال خطـة التنميـة الخمسـية الحاديـة عشرة تبلـغ نحـو ٢٢٧ مليون ريال عُماني، وسيتم خلال هذا العام اسـتكمال تنفيذ المرحلـة الأولى من مشروع مدينة السُّـلطان هيثم، وبـدء تنفيـذ أعمال البنية الأسـاسية لمدينـة الرّبـا، كما سـيتم تعزيـز المحفظة الإقراضيـة لبنـك الإسـكان العُماني وبرنامج «إسكان». وأشار سعادةُ وكيل وزارة المالية إلى أنه بناءً على تقديرات الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٦ من المخطط أن يتم سـداد تمويل هذه الاحتياجـات عن طريق الاقتراض المحلي بنحو ٩٠٢ مليون ريـال عُماني، والاقتراض الخارجي بنحـو ٩٩٠ مليون ريال عُماني والسـحب من الاحتياطات بنحو ٤٠٠ مليون ريال عُماني.

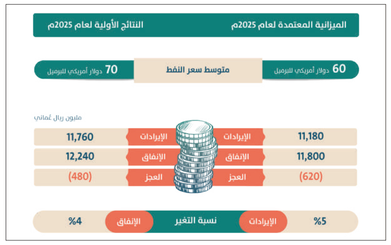


23 % تراجعًا في العجز المالي الفعلي بميزانية 2025 مقارنة مع التقديرات

5.752 مليار ريال إيرادات نفطية متوقعة في 2026

3.734 مليار ريال إيرادات غير نفطية خلال العام الجاري

911 مليون ريال مصروفات خدمة الدين العام في 2026

500 مليون ريال لبرنامج التشغيل خلال سنوات «الخمسية الحادية عشرة»

509 ملايين ريال لدعم قطاع الكهرباء

5.2 مليار ريال للإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية

تعيين 4 آلاف معلم ومعلمة خلال 2026

تعيين 3706 من الكوادر المؤهلة في المؤسسات الصحية خلال 2026

ابتعاث 11.4 ألف طالب وطالبة داخليًا وخارجيًا في العام الجاري

57 مليون ريال للمِنَح والمساعدات لأسر الضمان الاجتماعي والمساعدات الطارئة

430 ألف ريال للدعم السنوي لفروع جمعيات المرأة العُمانية بالمحافظات

### الخطة تشكل إطارًا عمليًا متكاملاً لاستكمال مستهدفات وأولويات الرؤية

# انطلاق المرحلة التنفيذية الثانية من «عُمان 2040» مع بدء تنفيذ «الخمسية الحادية عشرة»

الرؤية- ريم الحامدية

أكد معالي الدكتور سعيد الصقري وزير الاقتصاد أن خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة للفترة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠) تمثل المرحلة التنفيذية الثانية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتُشكِّل إطارًا عمليًا متكاملًا لاستكمال مستهدفات وأولويات الرؤية الوطنية، وتعكس التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وقال الصقري إن الخطة تفتح فرص عمل حقيقية للمواطنين، مع التركيز على القطاعات الحيوية التي تساهم مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي وتعزز النمو الاقتصادي المتوازن والتنافسية العالمية لسلطنة عُمان. وأوضح معاليه أن هذه الخطة تمثل مرحلة حاسمة لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي، استنادًا إلى سياسات كلية وقطاعية تقوم على الكفاءة والاستدامة والتنافسية، مع تركيز واضح على الاستدامة المالية وتنويع الاقتصاد الوطني بما يضمن المحافظة على النمو الاقتصادي واستدامته ويعزز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية واستغلال الفرص الإقليمية والعالمية.

وأشار معاليه إلى أن أهمية هذه الخطة تنبُع من إعدادها في بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا بعد التعافي من آثار جائحة كورونا، وتزامنها مع منتصف عمر رؤية عُمان ٢٠٤٠، ما يمثل فرصة مهمة لمراجعة الإنجازات وتقييم النتائج وضبط المسارات وفق المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستفادة من النجاحات لتسريع وتيرة الإنجاز في المراحل القادمة من الرؤية، كما تتزامن مع نهاية مستهدفات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ما يتيح قياس التقدم المحرز وتحديد الفجوات وتعزيز التكامل بين الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية، بما يعزز قدرة السلطنة على متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفاعلية ومرونة.

#### تحول تدريجي

وأوضح معاليه أن الخطة تركز على التحول التدريجي نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتبني سياسات بيئية مستدامة تتوافق مع التوجهات العالمية للحد من آثار التغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما تستفيد من التطورات العالمية في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة؛ ما يتيح الانتقال نحو اقتصاد معرفي مبتكر يواكب التطلعات المستقبلية ويعزز أداء مختلف القطاعات ويتيح استثمار الإمكانات المحلية والبشرية في مجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة، مؤكّدًا أن الخطة تمثل جسرًا للانتقال من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو والتوسع الاقتصادي مدعومة برؤية واضحة وأسس تشريعية وتنظيمية متكاملة، بما يضمن استمرار السلطنة في مسار واعد نحو مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام وتحقيق مستوى عالٍ من الإنتاجية والكفاءة وتوفير فرص عمل نوعية ورفع مستوى رفاهية الأسرة العُمانية وتحسين جودة الحياة في مختلف المحافظات.

وأشار معاليه إلى أن الخطة اعتمدت على تقسيم فترة التنفيذ إلى ٣ برامج عمل، البرنامج الأول للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٧، والبرنامج الثاني للفترة من ٢٠٢٨ إلى ٢٠٢٩، والبرنامج التكميلي في عام ٢٠٣٠ الذي يُركِّز على التقييم والتمهيد للخطة الخمسية الثانية عشرة، مع وضع مسارين رئيسيين للتخطيط؛ الأول: اقتصادي يركز على العوامل الاقتصادية الممكنة لمواجهة التحديات ودفع عجلة الاقتصاد نحو تنويع مستدام وتعزيز القدرة التصديرية وتوفير فرص العمل، فيما المسار الثاني تنموي يركز على تعزيز البنية الأساسية والمتطلبات التنموية لتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية المتوازنة وتحسين دخل الأسرة بما يتماشى مع تطلعات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وتابع الصقري أن الخطة تشمل تبنِّي البرامج والمبادرات الناتجة عن فرق العمل المُشكَّلة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى البرامج الاستراتيجية التي رأت الحكومة أهميتها للتنفيذ وفق المستجدات المحلية والدولية، وهو ما يُعرف بالمسار التكاملي المختلط.

د.محمد بن سعيد الصقري

#### أُسس علمية وتشاركية

وأوضح معالي الوزير أن منهجية إعداد الخطة اعتمدت على أسس علمية وتشاركية شاملة مستندة إلى التجارب الدولية والدروس المستفادة من الخطط السابقة لضمان الاتساق مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، مع مراعاة التكامل بين مختلف القطاعات التنموية، وأخذ الاستراتيجيات القطاعية الوطنية بعين الاعتبار؛ بما فيها الاستراتيجية العمرانية ومخرجات البرامج والمختبرات الوطنية، إلى جانب الدراسات والتقارير التشخيصية والتحليلية لتحديد الأولويات الوطنية بناءً على الواقع والتحديات الراهنة، مشيرًا إلى أن المنهجية تضمنت التخطيط التشاركي التأشيري والتخطيط البرامجي المتكامل والنمذجة الاقتصادية والتخطيط المبني على النتائج والإدارة التكيفية المرنة وتخطيط السيناريوهات؛ لضمان تحقيق أهداف الخطة بكفاءة وفاعلية.

وأكد معاليه أن فرق العمل الفنية المركزية شملت ١٢ فريقًا وفق أولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، إضافة إلى فريقين متخصصين، أحدهما لقطاع الشباب وريادة الأعمال، والآخر لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، ليصل إجمالي عدد أعضاء الفرق إلى ٢٨١ عضوًا يمثلون ١٠٠ جهة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي، إضافة إلى ٦٢٠ مشاركًا من خارج الفرق، ما أسهم في إثراء النقاش وتوسيع قاعدة التشاور. وذكر الصقري أن الفرق الفنية عقدت ١٢٢ اجتماعًا، إلى جانب ٣٧ لقاءً مع القيادات من مختلف القطاعات، كما تم تنفيذ ١٥ ورشة عمل تخصصية، و٢١ جلسة حوارية وعصف ذهني، و٤٥ جلسة نقاشية لمراجعة البرامج الاستراتيجية من قبل خبراء ومتخصصين لضمان جودة المخرجات ومواءمتها مع المستهدفات الاستراتيجية، واستخدام ٣ استمارات رئيسية لتسهيل عمل الفرق؛ وهي استمارة تحليل الوضع الراهن، واستمارتا تحديد التحديات واختيار الأولويات، واستمارة وضع البرامج ومؤشرات الأداء، إضافة إلى إعداد نسخة موجهة للمجتمع لتوعية الأفراد بأهمية الخطة وأهدافها وأولوياتها ومدى انعكاسها على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية الشاملة. وأشار معاليه إلى أن الأهداف الاستراتيجية للخطة تشمل بناء اقتصاد متنوع ومستدام من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، مع التركيز على الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز المحتوى المحلي وسلاسل القيمة المضافة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال وتبني الذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى اقتصاد تنافسي يُعزز الاستقرار والاستدامة. وأضاف الصقري أن الأهداف تشمل التحول التدريجي نحو اقتصاد منخفض الكربون والاستدامة البيئية عبر التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وتبني سياسات التكيف مع التغيرات المناخية، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد وتطوير البنية الأساسية الذكية؛ بما يقلل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية ويواكب الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي، إضافة إلى تعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات وتقليل الفجوات التنموية وتحسين البنية الأساسية والخدمات؛ بما يعزز الاستقلالية الاقتصادية والتنموية.

#### ترسيخ الهوية الوطنية

وأكد معاليه أن الخطة تسعى لتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة عبر ترسيخ الهوية الوطنية وتطوير التعليم والتدريب المهني وتمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وبناء منظومة وطنية للابتكار والبحث العلمي، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية؛ بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا من المساهمة في التنمية، إضافة إلى تعزيز الحوكمة والأداء المؤسسي عبر تطوير كفاءة المؤسسات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحديث التشريعات وتوظيف التحول الرقمي لتحسين الخدمات الحكومية وتعزيز الوعي بالقوانين والحقوق وتطوير الأنظمة القضائية وتيسير الإجراءات، ورفع كفاءة سوق العمل والتشغيل عبر استيعاب الباحثين عن عمل وتمكين الكوادر الوطنية وتعزيز دور المحافظات في جهود التشغيل وتطوير المعايير المهنية في القطاعات الاقتصادية وتعزيز ثقافة العمل الإيجابية بما يجعل سوق العمل بيئة محفزة وجاذبة للكفاءات الوطنية ومستجيبة لمتغيرات السوق والتقنيات الحديثة.

وأوضح معالي الوزير أن فرص العمل المتوقعة خلال فترة الخطة تصل إلى نحو ٧٠٠ ألف فرصة، منها حوالي ٣٠١ ألف فرصة عمل مباشرة للعُمانيين في القطاعين العام والخاص بواقع ٦٠ ألف فرصة سنويًا، مع تركيز الوظائف الجديدة للعُمانيين في القطاع الخاص على قطاع التجزئة بنسبة ٣٤,٢٪، وقطاع التشييد بنسبة ٢٩,٨٪، وقطاعات الصناعة والسياحة والنقل بنسبة ١٠,٦٪ و٨,٧٪ و٥,٥٪ على التوالي، مع تنفيذ سياسات تدعم التدريب الميداني، وتعزيز ثقافة العمل، وتطوير المعايير المهنية، وتمكين الكوادر الوطنية، وتنظيم العمل المرن والعمل عن بعد، وتسريع استيعاب الباحثين عن عمل، ودعم التوظيف المباشر والتدريب والتأهيل، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر لضمان توازن سوق العمل.

وأشار معالي الوزير إلى أن القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية تشمل الصناعات التحويلية لزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتوليد فرص العمل وربطها بالاقتصاد الأخضر، وقطاع السياحة لما تزخر به السلطنة من مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية، وقطاع الاقتصاد الرقمي لتعزيز التحول الرقمي والابتكار والتنافسية، إضافة إلى القطاعات الداعمة مثل التعدين والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والنقل واللوجستيات والتعليم والصحة.

#### الإطار الاقتصادي

وأوضح معالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري، أن الإطار الاقتصادي للخطة يعتمد على سعر نفط ٦٠ دولارًا للبرميل، مع توقع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ٤٪، ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالأسعار الجارية نحو ٥٦٪، ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي نحو ٢٨٪، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١١٪، ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية نحو ٢١٪، ومعدل تضخم لا يتجاوز ٢٪ خلال فترة الخطة، أما الإطار المالي فيعكس الالتزام بالاستدامة المالية، مع توقع إيرادات عامة نحو ١١,٥٥٦ مليون ريال عُماني، وإنفاق عام نحو ١٢,٢٢٢ مليون ريال عُماني، وعجز مقدر بنحو ٦٦٦ مليون ريال عُماني، وتعزيز مساهمة الإيرادات غير النفطية لتصل نحو ٣٧,٤٪، وتخصيص ٤٠٠ مليون ريال سنويًا لدعم مشاريع التحول الاقتصادي، ومخصصات منظومة الحماية الاجتماعية نحو ٦٦٨ مليون ريال، والمصروفات الإنمائية نحو ٩٠٠ مليون ريال سنويًا، مع مواصلة دعم المشاريع ذات الأولوية والخدمات الأساسية.

وأشار معالي الوزير إلى أن البرامج الاستراتيجية للخطة تشمل ١٩٠ برنامجًا استراتيجيًا موزعة على أولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠، تغطي التعليم والبحث العلمي، والصحة، والمواطنة والهوية الوطنية والثقافة، والرفاه والحماية الاجتماعية، والقيادة والإدارة الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، وسوق العمل والتشغيل، والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وتنمية المحافظات والمدن المستدامة، والبيئة والموارد الطبيعية، والتشريع والقضاء والرقابة، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، لضمان تحقيق أهداف الرؤية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

مساهمة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)




معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة (%)

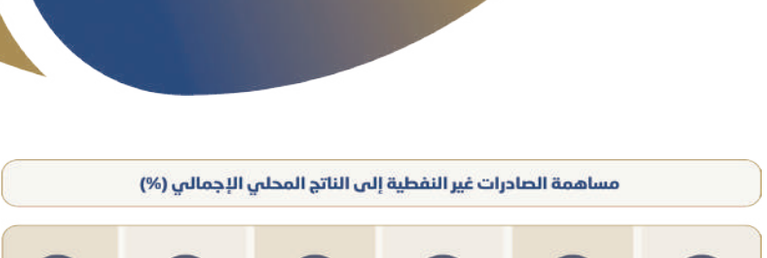


**700 ألف فرصة عمل منها 301 ألف فرصة مباشرة للعُمانيين في القطاعين العام والخاص**

**«الخمسية الحادية عشرة» تفتح فرص عمل حقيقية للمواطنين مع التركيز على القطاعات الحيوية**

**نبدأ مرحلة حاسمة لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي وفق سياسات كلية وقطاعية**

**الكفاءة والاستدامة والتنافسية.. ركائز اقتصادية لتحقيق النمو المنشود**

**فرصة لمراجعة الإنجازات وتقييم النتائج وضبط المسارات وفق المستجدات**

**نواصل الانتقال نحو اقتصاد معرفي مبتكر يواكب التطلعات المستقبلية**

**«الخمسية الحادية عشرة» تمثل جسرًا للانتقال من التعافي إلى النمو والتوسع الاقتصادي**

**ننتهج مسار تكاملي مختلط لتنفيذ البرامج الاستراتيجية ومبادرات فرق العمل**

**281 عضوًا في 14 فريقًا يمثلون 100 جهة شاركوا في صياغة المستهدفات الاستراتيجية**

**زيادة التركيز على الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي**

**تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير بيئة الأعمال ضمن أهداف الخطة**

**تعزيز التنمية الاجتماعية المُستدامة عبر ترسيخ الهوية الوطنية وتطوير التعليم**

**إجراءات لرفع كفاءة سوق العمل والتشغيل عبر استيعاب الباحثين عن عمل**

**190 برنامجًا استراتيجيًا خلال 5 سنوات موزعة على أولويات «عُمان 2040»**

1 ماذا عسى أن يحمل لنا 2026؟!
د. محمد بن عوض المشيخي

2 منتخبنا الوطني وكيروش
حمود بن علي الحاتمي

3 راشيل.. إنهم الصغار
سعيدة بنت أحمد البرعمية

4 التفاصيل الصغيرة أساس العلاقات الكبيرة
سلطان بن ناصر القاسمي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

# ميزانية الطموح

رغم التقلبات والأزمات التي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة، إلا أن القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- وتوجيهاته السامية السديدة، مكنتنا من العبور من عنق الزجاجة، والتغلب على التحديات الاقتصادية، وتحقيق إنجازات وطنية ملموسة، سنبني عليها في الخطة الخمسية الحادية عشرة لتحقيق أهدافنا المنشودة. وبعد أن جرى الإعلان عن الميزانية العامة للدولة، استبشرنا جميعاً بسنوات من الخير والتقدم والازدهار، إذ تشير الأرقام إلى ارتفاع في الإيرادات والإنفاق، ومواصلة لخفض الدين العام، والتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة، والمضي قدماً في تعزيز التنويع الاقتصادي، والارتقاء بالبرامج الاجتماعية وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات، وغيرها الكثير من المحاور التي تقودنا إلى تحقيق مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠». ولكي تتحقق هذه الأهداف، فإنه يقع على عاتق الجميع مسؤولية القيام بدوره وواجباته، بل والإبداع في هذا الدور كل حسب تخصصه، وتقديم الأفكار التي من شأنها الارتقاء بجودة الخدمات وجودة الحياة بشكل عام، إلى جانب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القيادات العمانية الطموحة.

إنَّ أبناء عُمان يتطلعون دائماً إلى المستقبل المشرق، ويعملون بجد واجتهاد لخدمة الوطن والحفاظ على مكتسباته والدفاع عن أرضه، ونأمل جميعاً أن تحمل السنوات المقبلة كل الخير لهذا الوطن المعطاء، وأن ينعم الله عليه بالأمن والاستقرار.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

# تحول عيناه ما يمتلكه إلى عادي

نمير بن سالم آل سعيد

يسعى المرءُ لامتلاك ما ينقصه؛ فيجتهد ويتعب ويُضحِّي، وحين يتحقق مراده تغمره فرحة عابرة مؤقتة سرعان ما تخمد وتتلاشى. ولذا ترى فرحة امتلاك الأشياء لا تبقى إلّا لدقائق أو ساعات أو أيام قليلة ثم تنسل مُغادرة كما جاءت في هدوء تاركة شعورًا محايدًا باهتًا وربما شيئًا من الملل والخيبة.

وهنا تكمن مفارقة الإنسان؛ فمهما كثرت أملاكه، فأول ما يمتلكها تحولها عيناه إلى العادي، لتنساب في يومه واقعًا مألوفًا متكررًا مملًا، فلا تعد توقظ فيه شعور الفرح والانشراح والنشوة؛ ليؤججه سؤال لا يهدأ: وماذا بعد؟ وهكذا يبدأ باحثًا عن شيء آخر ينقصه مفقودًا من حياته لتحقيقه، وحين يفشل في العثور عليه يتسلسل إليه الهَمُّ والضيق ويُخيِّم عليه الاستياء. ولنقل إنه ينسى التسعة وتسعين نعمة وينشغل بالنعمة الواحدة التي لم يحصل عليها، متغافلًا عن حقيقة أن «ليس كل ما يتمناه المرء يدركه».

ولا يقتصر ذلك على الجوانب المادية المكتسبة؛ بل يمتد إلى علاقاته الاجتماعية والأسرية وصحته ومظهره وتعاملاته اليومية وغيرها من الأمور الحياتية. وأي نقص أو خلل هنا أو هناك يتصدر جليًا لديه عن دونه من مكتملات ليُؤرِّقه ويُشغِل تفكيره.

هكذا ديدن الأغلبية من الناس وإنما هناك أيضًا من يتوقف عن الاندفاع لملء نواقص حياته ليس لأنَّه في قناعة واكتفاء، وإنما لأنه مدركٌ لعجزه عن إكمال نواقصه، راضخًا لتدابير الحياة خاضعًا لمشيئة القدر ومستسلمًا، يمضي في دروب الحياة حيثما تأخذه لا يلوي على شيء.

يُروى أن ملكًا تعجب من سعادة خادمه الدائمة رغم بساطة عيشته وتواضعها، بينما هو الملك المحاط بالنِّعم والسُّلطة من كل صوب، ومع ذلك لا يعرف للسعادة طعمًا، تُثقل فكرَه همومُ السلطة والتزاماتها، لا يهدأ ولا يستكين. فسأل الملك مستشاره: لماذا يبدو هذا الرجل دائم الانشراح مُشرق الوجه يغمره الرضا والتفاؤل؟

فأجاب المستشار: هذا الإنسان البسيط لا أعباء تُثقل كاهله، ولا أحداث تُقلق نفسه، ولديه مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه وحياته هادئة مستقرة، ولذا تراه سعيدًا مُبتسمًا، ثم قال المستشار: دعنا نُجرِّب عليه نظرية التسعة والتسعين ناقص واحد، ثم نرى كيف ستكون حالته؟

امنح الخادم كيسًا من النقود فيه تسعة وتسعين دينارًا وأخبره أنَّ في الكيس ١٠٠ دينار!

أخذ الخادم العطية وعاد إلى بيته مُبشِّرًا أهله بالنقود المائة التي حصل عليها، وحين فتح الكيس وجد دينارًا واحدًا ناقصًا؛ فبحث عنه في البيت وفي الشارع لعلَّه سقط منه في مكان ما! لكن لم يجده فتحولت فرحته إلى ضيق وحزن على فقد الدينار.

وفي اليوم التالي جاء إلى القصر وقد غابتْ عنه الابتسامة واعتراه الهَمُّ من فَقْد الدينار، مُتناسيًا التسعة والتسعين دينارًا التي حصل عليها.

هكذا يكون الإنسان في أغلب الأحوال، لا يُبصر إلّا ما ينقصه، وليس ما يملكه من نعم.

يملك التسعة وتسعين، لكن عيناه مُعلقةٌ على ذلك الواحد المفقود.

النِعَم موجودة لدينا، حاضرة حولنا، ولكن وعينا غالبًا لا يفكر فيها.. يزهدها ويغفل عن أهميتها أحيانًا كثيرة. وهنا الفرح لا يكون بما نملكه من نِعَم؛ بل بإدراك قيمتها العالية بعد امتلاكها لا بعد فقدها.

والحكمة في أن نتعلم التوقف قليلًا للنظر إلى التسعة والتسعين بامتنان، بروح شاكرة مُقدِّرَة مُطمئنة؛ فيحِلُّ علينا رضا دائمٌ لا يغادرنا، حتى لا تضيع أعمارنا- عامًا بعد عام- في هَمٍّ وعناءٍ وقلقٍ بحثًا عن ذلك الواحد المفقود الذي لن نجده أبدًا.

# فرص وتحديات 2026

خلفان الطوقي

هذه المقالة هي دعوة لإثراء الحديث، وتبادل الأفكار ووجهات النظر في كل ما يصب في مصلحة وطننا عُمان، هي دعوة للمتفق والمختلف معي، لأننا جميعاً هدفنا واحد، أن نجعل من عُماننا أجمل وأسمى مكانة، أضف إلى ذلك أن أحد أهداف دعوتي هو اعتراف صريح بأن ما هو مكتوب هو محصور وتعبير عن وجهة نظر شخصية، وإذا تم إضافة أفكار ووجهات نظر أخرى سوف تكون أغنى وأثرى وأشمل.

بعد هذه المقدمة القصيرة، وعودة إلى عنوان المقالة، علينا الاتفاق أن كل بلدان العالم لديها فرص وتحديات، وينطبق ذلك حتى على المحافظات والولايات والمدن والقرى. ومن باب الإنصاف عند ذكر الفرص، فلا بُد أن نذكر التحديات، والعكس بالمثل، وتبقى النفس البشرية تتحيز إلى جانب على آخر بناء على عوامل عديدة يطول الحديث عنها، ويمكن التطرق إليها في مقام آخر.

ويمكن لعُمان أن تستفيد مما قامت به خلال الأعوام السابقة بداية من عام ٢٠٢١، من نواحٍ كثيرة، فكما هو معلوم أن كثيراً من السياسات والمبادرات والتشريعات لا تؤتي ثمارها بين ليلة وضحاها، وكثير من هذه التشريعات تتشابك وتتقاطع مع بعض فئات المجتمع، ولكنها في أحيانٍ كثيرة فوائدها تأتي بعد عدة أعوام.

> أهم الفرص التي يمكن الاستفادة منها في هذا العام هو مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية

وأهم الفرص التي يمكن الاستفادة منها في هذا العام هو مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، خاصةً وأن كثيراً من المرئيات أصبحت واضحة، وتحسين وتطوير أي منظومة يضمن لها الاستدامة والقبول المجتمعي، أضف إلى ذلك أنه جهد بشري يحتاج إلى المراجعة الشاملة بين فترة وأخرى، وما كان معقدا في بداية تطبيقها، فتعديله بعد هذا الوقت صار سهلًا.

ومن أكبر الإنجازات التي حصلت في السنوات الماضية هي تسمية «البرامج الوطنية»، والتي أنجزت العديد، ويمكن بتكاملها والتنسيق فيما بينها استحداث برامج وطنية متفرعة، وكلما زاد التنسيق والتعاون فيما بين هذه البرامج، سيتم رصد ثغرات وفرص جديدة يمكنها إضافة رصيد لا يُستهان به لعُمان. وعليه، فمن الضروري الالتفات المركز لربط البرامج الوطنية أكثر فأكثر، وإيجاد آلية ادارية ملزمة، لتحويلها إلى سياسة حكومية مستدامة.

ومن الفرص التي أرى أنها سوف تقفز قفزات في هذا العام هو الدفع الإلكتروني، الذي قطع شوطًا كبيرًا، وسوف يقطع أميالًا أكبر ليس في محافظة مسقط وحدها، وإنما في جميع محافظات السلطنة، خاصة بعدما أصدر البنك المركزي العُماني البطاقة الوطنية «مال»، والتي يجري تطبيقها تدريجيًا، لكن بشكل متسارع تضمن حلولًا رقمية شاملة يستفيد منها القطاع الخاص والمواطن والمقيم والحكومة.

ومن البرامج التي تطورت في الأعوام الماضية بالرغم من تحدياته العديدة والمتشابكة هو المحتوى المحلي، والذي شهد عملًا جبارًا ومتراكمًا خلال الأعوام الماضية، وأتوقع أن تتضح فائدته وآثاره العديدة في هذا العام وصاعدًا.

فرص عديدة سوف يتم قطفها هذا العام وما بعده، وأهمها: بناء شراكات اقتصادية وتجارية عديدة خاصة أن المحيط الإقليمي لعُمان هادئ نسبيًا، رغم الأجواء الجيوسياسة المضطربة، أضف إلى ذلك التطوير المستمر لمنظومة الضرائب، والذي يتضح من عام لعام لآخر.

أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فهي جوهرية؛ واهمها عدم استشعار جزء من فئات المجتمع بأهمية البرامج الوطنية والمبادرات المنبثقة منها، وإحساس البعض أنها ضدهم، وأنها لا تصب في مصلحة الوطن.

أما بالنسبة للتحدي الأزلي وهو تذبذب أسعار النفط، ونزولها إلى مستويات دنيا، فإنه تحدٍ قد يُعيق الخطط التنموية الطموحة، ويُحدث صدمات اقتصادية واجتماعية مؤلمة.

ختامًا.. هذا رصد مبني على وجهة نظر شخصية، ومن الضروري إثراء الحوار البنَّاء في استعراض المزيد من الفرص والتحديات، والأهم من ذلك تركيز المُشرِّعين ومُتخذي القرارات والتنفيذيين على تعظيم الفرص ومعالجة التحديات، وقراءة المعطيات، واستشراف المستقبل مُبكرًا بعينٍ ثاقبة وشاملة وعميقة، وكل عام والجميع بخير.

# «مجلس التعاون» على المحك؟!

ناصر بن جمعة الزدجالي **

في كل مرة تطرأ على السطح مشكلة تكون أطرافها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يحلو للبعض إطلاق أحكام على فاعلية المجلس، ويراهن على عدم قدرته على تجاوز الأزمة، حتى إن بعض ردَّات الفعل وصلت إلى حد الإعلان عن نهاية وشيكة للمجلس!

لا شك أن المجلس الذي تأسس في عام ١٩٨١، مرَّ خلال مسيرته بتحديات كثيرة، واختبارات عسيرة، لكنه في المقابل، يبرّهن، ولو في اللحظات الحرجة، أن المجلس وُجِدَ ليبقى، وأن أعضاءه على قناعة بأنه صمّام الأمان، والمظلة والإطار الأقرب، لمناقشة وإدارة الرؤى المختلفة للدول الأعضاء.

وفي الحقيقة، إن الحال لا يختلف بالنسبة للأمم المتحدة، مع أن عدد الأعضاء هناك أكبر، والتباين أشّد، وبعض الأدوات كحق النقض (الفيتو) أكثر حدّة. قد تكون غير فاعلة، نعم، لكنها تبقى البيت الذي يجمع، والمنبر الذي تتحاور من خلاله الخصوم.

ومع إن المأمول من دول المجلس، أن تكون سياساتها أكثر توافقًا، والمصالح والأهداف موحّدة، بحكم أنها تنطلق من أرضية مشتركة، ويجمعها مصير واحد، ولها من الروابط ووشائج القربى، ما يحتّم عليها التكامل والتقارب، إلّا أن الواقع يفرض نفسه، وسلوك الدول- في أي تجمع كان- ينطلق بشكل أساسي من المصالح الوطنية، وأن تباين السياسات، واختلاف الأهداف أمر طبيعي جدًا، وإن بعض الممارسات والسياسات للدول، قد لا تحظى بالإجماع، ويمكن أن تصل إلى حد التعارض مع دولٍ أخرى. ومع ذلك، تبحث الدول عن وسائل ناجعة لإدارة كل ذلك.

المهم هنا، أن تُدار هذه الاختلافات بشكل عقلاني، وعبر نهج براجماتي عالٍ، وأن لا تنطلق الرؤية من نظرة أحادية، ومصالح ضيقة، أو تساهم في زعزعة الاستقرار، أو تؤثر على الأمن الوطني للدول الأعضاء، أو تؤدي إلى انزلاق الإقليم في متاهات وصراعات غير محسوبة. في مثل هذه الظروف، لا بُد من العودة إلى المبادئ، ومراعاة الأعراف، والرجوع إلى الثوابت والمصالح العُليا التي تجمع، لا التي تُفرِّق؛ فالمجلس كالأسرة؛ كلٌّ لا يتجزأ، مصلحتها واحدة، وأمنها مشترك، الصغير بها يحترم الكبير، ويقدّر مكانته، والكبير من جانبه يوقر الصغير، وكما إن وجود القائد، أو الأخ الأكبر مطلب، عليه في المقابل التزامات تفرضها طبيعة القدوة.

وبالنظر إلى مستجدات الشأن اليمني، وتداعيات الاستفزازات التي قام بها المجلس الانتقالي الجنوبي، والتي ترتّب عليها حالة من المواجهة المباشرة بين دول أعضاء بمجلس التعاون، ظنّ البعض أنها وصلت إلى مرحلة اللا عودة! غير أن الأمر الإيجابي في الموضوع، أن الأطراف أثبتت أنها على قدر المسؤولية، وتتحلى بالنضج الكافي.

لا أناقش هنا بالضرورة المُخطئ من المُصيب، ولا الذي تسبب في وصول المنطقة إلى شفا المواجهة، وبعيدًا عن حسابات الربح والخسارة، إلّا أن ما يدعو للاطمئنان- على الأقل ظاهريًا- أن موقف الأطراف تميَّز بالعقلانية، واقترن الحزم بالاحترام، والحسم بالموضوعية، وأن تصرُّف الأطراف نبع من منطق الدولة، لا الأهواء الفردية، وبالهدوء لا الضجيج، وبتقييم واقعي للمرحلة قبل اتخاذ أي قرارات ارتجالية غير محسوبة.

> ولنجاح الجهود، لا بُد من دراسة الانعكاسات بذكاء، وإدارة الحالة بتعاونٍ تامٍ من مختلف القوى المؤثرة

ممارسات كهذه تشير- في حالة صدق النوايا- إلى نضج سياسي، وتؤكد الحرص على الوئام، كما أن مواقف دول هي أقرب للمشهد، كحالة سلطنة عُمان، تستحق الثناء والتقدير، ذلك أنها آثرت التهدئة بدل التصعيد، وانحازت للسلام بدلًا من تأزيم المشهد، وهو بالمناسبة حال دول المجلس الأخرى التي لم تصطّف وراء أي طرف.

وبالرغم من تمكُّننا من خفض حدة التصعيد، ولو بشكل مؤقت، لا يجب أن نغرق في التفاؤل ولا نستبق الأحداث، أو تأخذنا العزة بالإثم! من المهم العودة إلى الأسباب التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة، وتحييدها، ودراسة التداعيات المحتملة ومعالجتها؛ فالمسألة اليمنية لا تزال ابعد عن الحل، وفرص التصادم لا تزال واردة، وفتيل الأزمة سيبقى مُشتعلًا. من زاوية أخرى، لا يعني انسحاب طرف من الميدان انغماس الآخر في الوحل، كما لا يعني انتهاء تأثير ذلك الطرف، أو زوال نفوذه بالكامل، وبالطبع، لا ينفي مسؤوليته، او الحاجة لدعمه الحيوي، تجاه الحل الشامل للحالة اليمنية. ويجب على الأطراف، تقبُّل ما حدث على أنه مصلحة جماعية. ولا يستوجب التشدد في السياسات، أو التفكير في جوانب سلبية.

ولنجاح الجهود، لا بُد من دراسة الانعكاسات بذكاء، وإدارة الحالة بتعاونٍ تامٍ من مختلف القوى المؤثرة؛ فالمتربصون كُثُر، والفراغ الاستراتيجي مُحفِّز للصراع، والقوى الإقليمية حتمًا، ستوظِّف الفوضى وحالة عدم الاستقرار لخدمة مخططاتها.

إن الانزلاق بشكل أعمق في مسار الدولة الفاشلة، يُهدد مصالح دول الخليج بلا استثناء، ويُكرِّس الفقر في اليمن ويوقّف التنمية، ويدعم إنشاء حاضنة مثالية للإرهاب. لذلك، لا بُد من حُسن النوايا، ووحدة الصف الخليج؛ فما يجمعنا من مصالح أكبر بكثير مما يبدو أنه يُفرِّقنا. لا يجب أن ننسى أن مستقبلنا يكمن في وحدتنا، لا الخصام والقطيعة، وفي توافقنا، لا في السعي في طريق المصالح الضيّقة. ولا يُفترض أن يشغلنا الصراع عن المعركة الأهم؛ وهي معركة التنمية والتقدم، والأمن، والأمان.

مرة بعد مرة، مجلس التعاون أمام اختبار صعب، والمتوقع منه أن يُثبت قدرته على الصمود، وكما يقال: الرصاصة التي لا تقتلك، تزيدك قوة وإصرارًا على مواصلة النجاح.

** خبير ومحلل استراتيجي

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

### يمثل أداة لإعادة هيكلة ديون التاجر وليس نهاية للنشاط الاقتصادي

# اقتصاديون: قانون «الإفلاس التجاري» يحمي بيئة الأعمال ويضمن استقرار السوق المحلي

د.خالد بن سعيد العامري

محمد بن سالم الهاشمي

**القانون يعكس التزام عُمان بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص**

**الهاشمي: قانون الإفلاس يتيح عدة مسارات لمُعالجة حالات التعثر المالي**

**العامري: القانون يُدير التعثر المالي بكفاءة وشفافية**

**مسقط- العُمانية**

يشكل الإفلاس التجاري إحدى القضايا الأساسية في بيئة الأعمال، لما له من أثر مباشر على استقرار السوق وثقة المستثمرين، خاصة مع تطلع سلطنة عُمان إلى تكريس تنافسية السوق في ظل بيئة عادلة ومناخ استثماري تنافسي وفق رؤية «عُمان ٢٠٤٠"..

وأصدرت سلطنة عُمان في عام ٢٠١٩ قانون الإفلاس بموجب المرسوم السُّلطاني رقم ٥٣ / ٢٠١٩ الذي دخل حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٠، ويعد خطوة مهمة في تعزيز بيئة الأعمال في سلطنة عُمان وتوفير حماية قانونية للأطراف المعنية ويهدف إلى تنظيم إجراءات الإفلاس التجاري بشكل شفاف وإعطاء الفرص للشركات المفلسة أو المتعثرة لإعادة الهيكلة بدلا من التصفية وحماية حقوق الأطراف المعنية (المدين) وفق أحكام الصلح الواقي من الإفلاس وتطوير وتحفيز بيئة الأعمال من خلال تقليل الوصم المرتبط بالإفلاس التجاري. ويتيح القانون إجراءات من شأنها حماية الأطراف المعنية في حالة الوقوع في الإفلاس؛ إذ ينبغي على من تعرض للإفلاس اتخاذ إجراءات تدبيرية قانونية ومالية، من شأنها حصر الضرر ومنعه، تبدأ بطلب إعادة الهيكلة وهي فرصة للإنقاذ والصلح الواقي من الإفلاس وإشهار الإفلاس وهي إجراءات تنتفي معها كل الوسائل والحلول.

ويساعد القانون على تعزيز العدالة التنافسية خاصة عند توزيع الأصول عند الإفلاس، وضمان أولوية الحقوق الأساسية مثل مستحقات الموظفين والضرائب أيضا، وهذه إجراءات مهمة في أفق تطوير المنظومة ككل، كما مكنت أدوات مثل: «التسوية الوقائية» و«إعادة الهيكلة»، من إنقاذ شركات ذات جدوى اقتصادية.

وعلى المدى الطويل، يسهم القانون في تحسين تصنيف سلطنة عُمان في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ويعكس التزامها بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، ما يعزز جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية في المنطقة. وأتاح قانون الإفلاس للشركات المتعثرة فرصًا حقيقية لإعادة الهيكلة بدلًا من الدخول بالتصفية، إلى جانب تنظيم إجراءات الإفلاس لتعزيز الشفافية وحماية حقوق الدائنين والمدينين، والإسهام في تطوير بيئة الأعمال وإمكانية رجوع الشركة إلى نشاطها الاعتيادي.

وأكد محمد بن سالم الهاشمي مدير دائرة الرقابة على المنشآت التجارية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن قانون الإفلاس يُعد أحد المرتكزات الرئيسة لتنظيم بيئة الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، لما يؤديه من دور محوري في حماية السوق وضمان استقراره، بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية لسلطنة عُمان ومُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى بناء اقتصاد تنافسي قائم على العدالة والشفافية.

وقال إن القانون أسهم في إحداث نقلة نوعية في بيئة الأعمال من خلال إعادة تعريف مفهوم الإفلاس ما يعد أداة لإعادة الهيكلة لديون التاجر، وليس نهاية للنشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تعزيز ثقة المستثمرين، وتحسين العدالة التنافسية، وضمان أولوية الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها مستحقات الموظفين والالتزامات السيادية. وأوضح أنه من أبرز أسباب الإفلاس التجاري في السوق العُماني عدم مواكبة بعض المؤسسات للتغيرات المبتكرة في أساليب التسويق، وارتفاع تكاليف التشغيل، وتراجع السيولة في السوق، إلى جانب تأثر بعض القطاعات بالأزمات الاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة، ما ينعكس بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن دراسات السوق تبين ضعف التخطيط المالي، وسوء إدارة التدفقات النقدية، وغياب الحوكمة الإدارية، وارتفاع نسب الاقتراض، تُعد من العوامل الرئيسة في تعثر العديد من المشروعات، فضلًا عن ضعف الرقابة الداخلية وغياب المحاسبة، وعدم الالتزام بمتطلبات القيادة الفاعلة، إلى جانب محدودية الوعي القانوني بآليات الحماية التي يوفرها قانون الإفلاس.

وأوضح أنه من بين التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، ما يتعلق بتعثر بعض جوانب النظام المالي في أداء دوره، بما في ذلك تأخر سداد المستحقات وتوفير السيولة اللازمة لإدارة المشروعات، الأمر الذي يسهم في اتساع فجوة المنافسة، لا سيما في ظل وجود شركات أجنبية مدعومة بإمكانات مالية ولوجستية كبيرة، ما يؤثر في قدرة الشركات المحلية على المنافسة ويحد من حصتها السوقية، إضافة إلى ضعف الثقافة الريادية لدى بعض رواد الأعمال.

وذكر مدير دائرة الرقابة على المنشآت التجارية أن قانون الإفلاس يتيح عدة مسارات لمعالجة حالات التعثر المالي، تبدأ بطلب إعادة الهيكلة، مرورًا بالصلح الواقي من الإفلاس عبر التقدم بطلب إلى المحاكم المختصة، وصولًا إلى إشهار الإفلاس في حال تعذر التوصل إلى تسوية، حيث يتم حصر وتقدير ممتلكات المدين وتصفية الأموال لسداد الديون وفق الأولويات المعتمدة، بما يحقق التوازن بين استمرارية الشركات وحفظ حقوق الدائنين.

ويُتوقع أن يشكّل قانون الإفلاس، خلال المرحلة المقبلة، إحدى الأدوات الاستراتيجية لتنظيم السوق ودعم استدامة المؤسسات، شريطة تعزيز الوعي القانوني من خلال اقتراح إطلاق حملات إعلامية وتوعوية، وتطوير البنية القضائية والرقمية، وتفعيل الشراكة بين الجهات الحكومية والمالية، بما يسهم في ترسيخ بيئة أعمال جاذبة ومستقرة تتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠".

من جانبه، أكد الدكتور خالد بن سعيد العامري رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية، أن قانون الإفلاس يمثل إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار الأسواق المحلية ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

وقال إن سلطنة عُمان مرت بتحولات اقتصادية كبيرة خلال السنوات الماضية، ما استوجب وجود إطار قانوني مرن وقادر على التعامل مع المتغيرات العالمية، مبينًا أن إدارة حالات الإفلاس التجاري كانت تمثل تحديًا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلا أن القانون جاء ليكون مُمكنًا استراتيجيًّا لفض النزاعات التجارية وإدارة التعثر المالي بكفاءة وشفافية، مما يضمن حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الارتدادية السلبية الناتجة عن تعثر الشركات.

واستعرض رئيس الجمعية الاقتصادية العُمانية مجموعة من المزايا التي يقدمها القانون، وتنعكس مباشرة على بيئة الأعمال من خلال حماية حقوق الأطراف إذ أن تنظيم العلاقة بين المدين والدائن بآليات واضحة تضمن العدالة للجميع، كما أن استمرار الأعمال ستشجع على إعادة الهيكلة بدلًا من التصفية الفورية، ما يمنح الشركات فرصة للعودة إلى السوق، إضافة إلى الأمان الوظيفي الذي يسهم في تقليل فقدان الوظائف المفاجئ وحماية الكوادر العاملة في المنشآت المتعثرة، كما أن تعزيز الشفافية بتوفير مظلة قانونية واضحة ستمنح المستثمر الأجنبي والمحلي «خارطة طريق» آمنة في حالات الأزمات المالية.

وبيّن الدكتور خالد بن سعيد العامري أن قانون الإفلاس التجاري يهدف لبناء ثقة مؤسسية تشجع على ضخّ رؤوس الأموال، مؤكدًا على أن هذه المظلة القانونية تضمن استقرار السوق وتعزز تنافسية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة، قادرة على تحويل التحدّيات الماليّة إلى فرص لإعادة التنظيم والنمو مجدّدًا.

---

**فقدان سند ملكية أرض**

فقد المواطن/

**ماجد بن يوسف بن مسعود الحبسي**

**سند ملكية أرضه السكنية رقم: 251**
**الكائنة في ولاية المضيبي**
**بالمربع: الروضه/9**
**والبالغ مساحتها: 600 متر مربع**

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

**فقدان سند ملكية أرض**

فقد المواطن/

**محمود بن محمد بن عبدالله بن محمد البلوشي**

**سند ملكية أرضه السكنية رقم: 1188**
**الكائنة في ولاية صحار**
**بالمربع: الغشبة 01**
**والبالغ مساحتها: 1032.08 متر مربع**

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

**فقدان سند ملكية أرض**

فقدت المواطنة/

**فاطمة بنت علي بن مصبح الشامسي**

**سند ملكية أرضها التجارية رقم: 437**
**الكائنة في ولاية السنينة**
**بالمربع: السنينة**
**والبالغ مساحتها: 1769 متر مربع**

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

**المجلس الأعلى للقضاء**
**محكمة الاستئناف بمسقط**
**إعلان قضائي**

تعلن أمانة سر المحكمة أن المستأنف/ **إبراهيم بن حمود حمد العامري** قد أقامت أمامها الاستئناف العمالي رقم **(2023/7104/1748)** ضد/ **شركة عزوة للتكنولوجيا والخدمات العامة** يطلب فيها توجيه اليمين الحاسمة للمفوض بالتوقيع بالشركة المستأنف ضدها **سعيد بن مهنا بن سعيد الفزاري** بالصيغة الآتية:

**(أقسم بالله العظيم المنتقم الجبار بأن الشركة المستأنف ضدها لا يوجد بينها وبين المستأنف ثمة علاقة عمل وإن ذمتها غير مشغولة له بثمة مبالغ وإن كنت حانثا في يميني فالينتقم الله مني بعذاب الدنيا وخزي الآخرة).**

وقد تعذر إعلان المستأنف ضدها لأداء اليمين الحاسمة **(شركة عزوة للتكنولوجيا والخدمات العامة)** بالطرق العادية، ويعتبر هذا النشر إعلاناً لها لأداء اليمين الحاسمة، وحُددت جلسة **2026/01/04** الساعة التاسعة صباحا بمقر المحكمة الكائن (بالخوير، مجمع المحاكم بحي الوزارات) موعداً للجلسة طبقا للمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

---

**إعلان تخفيض رأس المال**

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **أمواج شاطئ الجنوب المتميزة (ش.ش.و)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1499826)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **100,000** إلى **20,000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

**إعلان تعديل الشكل القانوني**

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة/ **حسن المهري وشريكه الشاملة للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت الرقم **1303972** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**شركة تضامنية**) إلى (**شركة الشخص الواحد**).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

**إعلان تعديل الشكل القانوني**

تعلن **شركة المؤشر السريع للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1144082)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تضامنية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

---

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢١١٤
في الفئة ١٦ من أجل السلع / الخدمات:
ورق صحي، مناديل من الورق لإزالة مستحضرات التجميل، مناديل من الورق للموائد، مناشف من الورق، مناشف للوجه من الورق، ورق ماص من الورق أو البلاستيك لتعبئة المواد الغذائية، ورق لتغطية طاولات الفحوصات الطبية، أغطية ورقية لصواني عيادات طب الأسنان، مماسح صغيرة ورقية للتنظيف.
باســـم : الريادة العالمية
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١، ص.ب: ٢٧٢٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٦

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٦٥٥
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
النقل الجوي، ترتيب خدمات نقل الركاب للآخرين عبر تطبيق عبر الإنترنت، تأجير الطائرات.
باســـم : قمة السماء للطيران
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١ ص.ب: ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٥

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٦٧٩٣
في الفئة ١٤ من أجل السلع / الخدمات:
سبائك تشكيل من معادن نفيسة، مجوهرات من الكهرمان الأصفر، تمائم مجوهرات، فضة مغزولة أسلاك فضية، خيوط فضية مجوهرات، أساور مجوهرات، حلي صغيرة للمجوهرات، دبابيس للزينة مجوهرات، قلائد مجوهرات، قطع نقدية، ماس، خيوط من معادن نفيسة مجوهرات..
باســـم : شركة المعادن الثمينة والمجوهرات
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١ ص.ب: ١١١، القرم، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٤/٢٤

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٧٣٢
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
خبز بدون خميرة، بسكويت، بسكويت من الشعير المنبت الملت، حلويات بالنعناع، حلويات سكرية، كعك الوفل، خبز بان، كعك، حلويات، فطائر محلاة بانكيك، خمائر للعجين، أقراص سكرية حلويات، عجينة كعك، خميرة، خبز، فطائر، سندويشات، معجنات، بيتزا، تورتات كيك بالفواكه، معجنات مقطعة، بسكويت رقيق هش، عجين، خبز بالشوكولاتة.
باســـم : وميض السماء
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ٤٢٣ ص.ب: ٤٢٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٩

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٢٢٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي (مقهى متنقل).
باســـم : ظبي العاصمة المميزة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ص.ب: ٣٧٢ ر.ب: ٣١١، محافظة شمال الباطنة، ولاية صحار، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١٤

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٥٠٢٤
في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات:
مياه معدنية مشروبات، (مياه الشرب المعبأة).
باســـم : شركة مياه الواحة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١٢٤ ص.ب: ٨٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٤/٢٣

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٦٣٩
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي والمطاعم.
باســـم : سالم التوبي للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١ ص.ب: ١٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١١/٢٤

**وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**
**إعلان**

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٩٣
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات التسلية (ألعاب أجهزة المحاكاة).
باســـم : رحلة النجوم للتجارة
الجنسيـــة : عمانية
العنـــوان : ر.ب: ١١١ ص.ب: ١٢١٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٢

### أسهمت في رفع كفاءة التنبؤات الجوية وتحسين دقة التحذيرات المبكرة

# مدير «الأرصاد الجوية» لـ«الرؤية»: 15 مشروعًا استراتيجيًا لتعزيز القدرة على إدارة الحالات الطارئة خلال الأنواء المناخية

**الرؤية- ناصر العبري**

يؤكد عبدالله بن راشد الخضوري مدير عام الأرصاد الجوية بهيئة الطيران المدني، أن الهيئة حققت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال الأرصاد الجوية من خلال تطوير المركز الوطني للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة بأفضل الأدوات والوسائل العالمية الحديثة سواء في جانب البرمجيات المتطورة التي تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي أو التقنيات الحديثة في مجال الرصد والتنبؤ بالطقس، لتتجه سلطنة عمان مع هذا التطوير نحو بناء منظومة الإنذار المبكر والأرصاد الجوية لتكون أكثر دقة وكفاءة تُلبي احتياجات أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والحكومي والعسكري، وقادرة على مواجهة تحديات المناخ وتقلبات الطقس المفاجئة، ودعم خطط التنمية، وحماية المجتمع من تأثيرات الظواهر الجوية.

ويلفت الخضوري إلى أنَّ التطوير المستمر للبنية الأساسية لأنظمة وأجهزة الرصد الجوي والإنذار المبكر تأتي ضمن خطة عمل استراتيجية جرى وضعها في بداية عام ٢٠٢٣ عبر برنامج مزن الاستراتيجي والذي تم إطلاقه في ذلك العام، ليكون خارطة طريق لتطوير منظومة الأرصاد الجوية والإنذار المبكر من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٦، إذ إنه من خلال هذا البرنامج تم تنفيذ أكثر من ١٥ مشروعا استراتيجيا أسهموا في رفع مستوى الدقة في رصد وتوقع الظواهر الجوية وتقلبات الطقس الحادة وإصدار الإنذارات المبكرة، حيث تم تعزيز شبكة محطات الرصد السطحية والأوتوماتيكية، وتحديث رادارات الطقس، وتطوير أنظمة النماذج العددية وقاعدة البيانات الرئيسية، وإنشاء الموقع الإلكتروني الجديد والتطبيق الذكي، إلى جانب إنشاء نظام حاسب آلي فائق القوة يضم أكثر من ١٥٠٠ وحدة مجهّزة بأحدث البرمجيات، كما نفّذت هيئة الطيران المدني عددًا من المشاريع المتقدمة في مجال المراقبة الجوية والإنذار المبكر، من بينها نظام تحليل الأمطار اللحظي، ومحطات بحرية لقياس الأمواج والتيارات، ورفع قدرة الأنظمة على تتبع الأعاصير المدارية في بحر العرب.

ويبيّن أن هيئة الطيران المدني عززت دورها في مجال التعاون الدولي من خلال تقدم قطاع الأرصاد الجوية في سلطنة عمان، وارتباطها بعلاقات وثيقة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، كما أنها تشارك بانتظام في برامجها التدريبية والبحثية، موضحا: «تقلد مؤخرا مدير عام الأرصاد الجوية منصب رفيع في المنظمة كرئيس إقليم أسيا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من عام ٢٠٢٤ إلى منتصف عام ٢٠٢٥م، ويجمع هذا الإقليم أكثر من ٣٥ دولة في أسيا، وجاء هذا المنصب ليعزز ويؤكد حضور هيئة الطيران المدني في المنظمة والعمل الدولي، كما شمل هذا التعاون إبراز دور المركز الإقليمي لتطبيقات الأقمار الاصطناعية السابع والذي تحتضنه سلطنة عمان حيث يقدم خدمات التدريب والتعليم ونقل المعرفة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب أسيا».

وذكر مدير عام الأرصاد الجوية بهيئة الطيران المدني أن سلطنة عمان تستفيد من شبكة واسعة لتبادل البيانات مع مراكز الأرصاد في المنطقة والعالم، بما في ذلك مراكز التنبؤ الأوروبية والأمريكية والخليجية، الأمر الذي يعزز دقة التوقعات ويقلل نسبة الخطأ في تحليل الأنظمة الجوية العميقة، كما توجد شراكات بحثية وتدريبية مع عدد من المراكز المتخصصة في التنبؤ العددي، وبرامج مشتركة تُعنى بتحليل آثار تغيّر المناخ على المنطقة، مبينا أن هذا التعاون ساهم في تعزيز جاهزية سلطنة عمان للتعامل مع الظواهر الجوية الشديدة، إذ يوفر قاعدة بيانات واسعة ومقارنات بين نماذج متعددة، مما يدعم دقة التقييم واتخاذ القرار خلال الحالات المدارية.

ويتابع قائلا: «قطاع الأرصاد في سلطنة عُمان شهد تحولًا رقميًا ملحوظًا، تمثل في أتمتة عمليات الرصد، وتطوير منصات رقمية للمعلومات الجوية، واستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة، حيث تم تطوير أنظمة إنذار مبكر آلية قادرة على تمرير التحذيرات عبر عدة قنوات، بما في ذلك الرسائل النصية، والتطبيقات الذكية، ووسائل الإعلام، وتعزيز المنصات الرقمية لتبادل البيانات اللحظية مع الجهات الحكومية، كما تتجه الهيئة إلى اعتماد الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التنبؤات وعمليات الإنذار المبكر، خاصة في مجالات تحليل السحب المدارية، والتنبؤ بالهطولات الغزيرة، ومعالجة البيانات القادمة من الرادارات والأقمار الصناعية».

ويقول إن هيئة الطيران المدني تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة في إدراج المخاطر الجوية ضمن سجل المخاطر الوطنية، ويشمل هذا التعاون تقييم احتمالات وقوع الظواهر الجوية، ودرجة تأثيرها، ومناطق الهشاشة المرتبطة بها، إلى جانب تقديم التحليلات العلمية التي تدعم عمليات التخطيط للطوارئ، مضيفا أن الهيئة توفر للجهات المعنية مجموعة من البيانات المتقدمة، من بينها توقعات الأمطار، وخرائط المسارات المدارية، ونماذج احتمالات الفيضانات، وبيانات الأمواج للمناطق الساحلية،

إلى جانب ذلك تعمل الهيئة أيضا على توسيع شبكة محطات الرصد في مختلف محافظات سلطنة عمان مع التركيز على المناطق الساحلية والجبلية الأكثر عرضة لتقلبات الطقس، كما يجري العمل على تحديث مراكز التنبؤ الإقليمية ورفع قدرتها على معالجة وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تطوير نماذج محلية عالية الدقة مخصّصة لطبيعة البيئة العُمانية.

وفي سياق دعم الاستدامة البيئية، يشير إلى إسهام الهيئة في إعداد التقارير المناخية الوطنية، وتحليل بيانات الغازات الدفيئة، ورصد التغيرات المناخية وتأثيراتها على المدى الطويل، إذ تولي الهيئة اهتمامًا كبيرًا بتمكين الكفاءات الوطنية، عبر برامج تدريب تخصصية، وشراكات أكاديمية، ومختبرات بحثية في علوم الغلاف الجوي والتنبؤ العددي.

# 3000 مشارك في «مسير نزوى السياحي»

**مسقط- الرؤية**

انطلق، صباح السبت، مسير نزوى السياحي الثاني بمشاركة أكثر من ٣٠٠٠ شخص من مختلف الأعمار والفئات، في فعالية هدفت إلى إبراز المقومات التراثية والسياحية التي تزخر بها ولاية نزوى.

وأقيمت الفعالية تحت رعاية معالي سعيد بن محمد الصقري وزير الاقتصاد الوطني، وبالشراكة بين غرفة تجارة وصناعة عُمان فرع محافظة الداخلية، وقطاع المغامرات بفريق الصمود للمغامرات التابع لنادي نزوى، وبدعم من عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

وجاب المسير عددًا من الحارات والمواقع الأثرية، وبساتين النخيل، والأفلاج التاريخية، ما أتاح للمشاركين اكتشاف أبرز معالم ولاية نزوى، من بينها جامع سعال الأثري، والشواهد التاريخية، وبساتين النخيل، والوادي الأبيض، ووادي كلبوه، وأفلاج دارس والغنتق وضوت والخوبي والسعالي، إضافة إلى سور العقر الأثري وميدان نزوى، وصولًا إلى قلعة نزوى.

وانطلق المسير من ساحة مواقف سوق نزوى، أحد أشهر الأسواق التراثية في سلطنة عُمان، حيث كان مجسم نزوى عاصمة الثقافة الإسلامية نقطة تجمع المشاركين، قبل الانطلاق بمحاذاة بوابات السوق المركزي باتجاه منطقة سعال، التي تضم عددًا من الشواهد التاريخية والمساجد القديمة، أبرزها جامع سعال الأثري.

وواصل المشاركون مسيرهم عبر بساتين فلج دارس، المشهورة بزراعة النخيل والليمون والموز وقصب السكر وغيرها من المحاصيل الزراعية، قبل التوجه إلى منطقة الغنتق وفلجها المعروف، والتي تُعد واحة خضراء تتميز بتنوعها الزراعي من نخيل ومحاصيل فاكهة وحمضيات ومحاصيل موسمية.

كما مرَّ المسير بمنطقة خراسين وما تضمه من مساجد أثرية وتنور تاريخي، قبل الدخول إلى حارة العقر من جهة صباح الشجبي، إحدى أقدم الحارات الأثرية في نزوى، والتي يعود تاريخها إلى أكثر من أربعة آلاف عام، وتضم عددًا من المساجد التاريخية، من أبرزها مسجد الشواذنة الذي يعود بناؤه إلى السنة الثامنة للهجرة، إلى جانب مسجد الفرض ومسجد مزارعة.

وعبر المشاركون سور العقر الأثري، أحد أبرز الأسوار التاريخية في سلطنة عُمان، والذي يتميز بتصميمه الهندسي الفريد، واطّلعوا على الأجزاء التي جرى ترميمها وتحويلها إلى وجهة سياحية نشطة، قبل الوصول إلى موقع الختام في إحدى ساحات حارة العقر.

وتخللت الفعالية عددا من محطات الاستراحة في مواقع مختارة، من بينها وادي كلبوه، حيث استمتع المشاركون بالجلوس تحت أشجار الغاف والسدر، مع تقديم القهوة والفواكه والمياه، إلى جانب تقديم شروح تعريفية بالمواقع والحارات التي مر بها المسير، بما يعزز الوعي بالتراث الثقافي والتاريخي للولاية.

ويهدف مسير نزوى السياحي إلى التعريف بالمواقع السياحية والتراثية، وتشجيع ممارسة رياضة المشي، وتعزيز التواصل الاجتماعي بين المشاركين، إضافة إلى غرس قيم المحافظة على البيئة وصون المواقع التاريخية.

# تداولات قياسية بـ5 مليارات ريال في بورصة مسقط خلال 2025

**مسقط- العُمانية**

سجلت بورصة مسقط في عام ٢٠٢٥ تداولات قياسية متجاوزة ٥ مليارات ريال عُماني مستفيدة من إقبال الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية على الشراء في الوقت الذي أعلنت فيه شركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة عددًا من التحولات الإيجابية وارتفاع الأداء المالي.

وارتفعت قيمة التداول العام الماضي إلى ٥ مليارات و٤٢ مليون ريال عُماني مقابل مليار و٢٥٧ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٤ ومليار و١٣٢ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٣، وتتجاوز التداولات التي شهدتها بورصة مسقط العام الماضي قيمة التداول التي شهدتها البورصة في الأعوام الخمسة الماضية منذ عام ٢٠٢٠ والبالغة ٤٫٥ مليار ريال عُماني.

واستهلت بورصة مسقط تداولات عام ٢٠٢٥ بمستويات تداول عند ٧٥٫٣ مليون ريال عُماني في شهر يناير، إلا أن التداولات قفزت بحلول شهر يوليو إلى ٤٦٧٫٨ مليون ريال عُماني، ثم صعدت إلى ٥٢٤٫٨ مليون ريال عُماني، وسجل شهر أكتوبر أفضل قيمة للتداول عند مليار و٧٤ مليون ريال عُماني، وبلغت قيمة التداول في النصف الأول من العام الماضي ٩١٧٫٢ مليون ريال عُماني إلا أنها قفزت في النصف الثاني من العام إلى ٤ مليارات و١٢٥ مليون ريال عُماني مع ارتفاع مشتريات الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية وقيام مزودي السيولة بضخ مزيد من السيولة في التداولات.

وشهدت بورصة مسقط العام الماضي ارتفاعًا في إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة التي تشمل: الأسهم والسندات والصكوك والوحدات وحقوق الأفضلية إلى ٢٥٫٣ مليار ورقة مالية مقابل ٦٫٥ مليار ورقة مالية في عام ٢٠٢٤، وارتفع عدد الصفقات المنفذة من ٢٥٧ ألف صفقة إلى أكثر من ٦٧٢ ألف صفقة.

وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط في عام ٢٠٢٥ صعودًا بنحو ١٦ بالمائة متجاوزة ٣٢ مليار ريال عُماني مقابل نحو ٢٧٫٦ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢٤.

وعلى مستوى المؤشرات، سجل المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط صعودًا بنسبة ٢٨٫٢ بالمائة ليغلق على ٥٨٦٦ نقطة مسجلًا ارتفاعًا بـ ١٢٩٠ نقطة، وشهدت المؤشرات القطاعية أداء إيجابيًا ليرتفع مؤشر قطاع الصناعة بأكثر من ٢٥٧٥ نقطة مختتمًا تداولات عام ٢٠٢٥ على ٧٨٤٦ نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي ٢١٨٣ نقطة وأغلق على ٩٩٠٨ نقاط، وصعد مؤشر قطاع الخدمات إلى ٢٤٠٥ نقاط مسجلًا صعودًا بـ ٦٦٢ نقطة، وارتفع المؤشر الشرعي ١٠٠ نقطة وأغلق على ٥٢٥ نقطة.

واستقطب سهم بنك مسقط المستثمرين ليشهد تداولات بقيمة ٨٨٨٫٣ مليون ريال عُماني تمثل ١٧٫٦ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وحل بنك صحار الدولي في المرتبة الثانية بـ ٧٧٥٫٤ مليون ريال عُماني، وجاءت أوكيو للصناعات الأساسية ثالثًا بـ ٧٣١٫٤ مليون ريال عُماني، وحلت أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المرتبة الرابعة بـ ٦٠٤ ملايين ريال عُماني، وجاءت أوكيو لشبكات الغاز خامسًا بعد أن شهدت تداولات بقيمة ٤٦٧٫٥ مليون ريال عُماني تمثل ٩٫٢ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وشهدت الشركات الخمس تداولات بقيمة ٣٫٤ مليار ريال عُماني مستحوذة على ٦٨٫٧ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وشهد العام الماضي ارتفاع أسعار ٨٧ ورقة مالية مقابل ٣٤ ورقة مالية تراجعت أسعارها و٢١ ورقة مالية استقرت على مستوياتها السابقة، وسجل سهم الوطنية لمنتجات الألمنيوم أعلى صعود مرتفعًا بنسبة ١٧٥ بالمائة وأغلق على ١١٠ بيسات، وارتفع سهم العنقاء للطاقة بنسبة ١٦٧ بالمائة وأغلق على ١٥٥ بيسة، وصعد سهم فولتامب للطاقة من ٤١٥ بيسة إلى ريال و٧٠ بيسة مسجلًا صعودًا بنسبة ١٥٧ بالمائة، وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية بنسبة ١٥١ بالمائة وأغلق على ٢١٤ بيسة، وارتفع سهم السوادي للطاقة من ٦٥ بيسة إلى ١٦٢ بيسة مسجلًا صعودًا بنسبة ١٤٩ بالمائة.

وجاء سهم الخدمات المالية في مقدمة الأسهم الخاسرة متراجعا بنسبة ٦٣ بالمائة وأغلق على ٥٨ بيسة، وهبط سهم بركاء للمياه والطاقة من ٣٢٢ بيسة إلى ١٧٨ بيسة مسجلًا تراجعًا بنسبة ٤٤ بالمائة، وتراجع سهم عُمان كلورين بنسبة ٤٣ بالمائة وأغلق على ٢٣٣ بيسة، وهبط سهم اس ام ان باور القابضة بنسبة ٣٥ بالمائة وأغلق على ٢٢٣ بيسة، وسجل سهم مطاحن صلالة تراجعًا بنسبة ٢٩ بالمائة وأغلق على ٤٠٧ بيسات.

# عبد العزيز الضويحي يشعل حماس الجمهور في أمسية غنائية بـ«مهرجان صحار»

**صحار- الرؤية**

شهد مهرجان صحار الرابع، مساء الخميس، حضورًا فنيًا لافتًا بمشاركة الفنان عبدالعزيز الضويحي الذي أحيا أمسية غنائية مُميزة على المسرح الرئيسي بمركز صحار الترفيهي، وسط تفاعل جماهيري كبير من زوار المهرجان ومحبيه.

وقدّم الضويحي خلال مشاركته باقة من أعماله الغنائية المعروفة، والتي لاقت استحسان الجمهور، وأسهمت في إشعال أجواء الحماس والبهجة داخل موقع الفعاليات، في لوحة فنية غنائية عكست التنوع الثقافي والفني الذي يحرص المهرجان على تقديمه، حيث غنى الضويحي مجموعة من الأغاني ومنها: (تبقى عُمان بحُب تأوينا)، (ليش ضيعت الوفا)، (يا نور العين)، (لا خط لا هاتف) (حب ناقص).

يشار إلى أنَّ هذه المشاركة تأتي ضمن البرنامج الفني المتنوع لمهرجان صحار الرابع، ويهدف إلى تعزيز الحراك الثقافي والسياحي، إلى جانب توفير مساحة ترفيهية متكاملة تلبي تطلعات مختلف فئات المجتمع.

وأعرب عدد من الحضور عن سعادتهم بمشاركة الفنان عبدالعزيز الضويحي، مؤكدين أن الأمسية شكلت إضافة نوعية لفعاليات المهرجان، وأسهمت في تعزيز أجواء الفرح والتواصل بين الفنان والجمهور.

# العبري لـ«الرؤية»: غياب المعايير العادلة من وزارة التنمية الاجتماعية وراء الاستقالة الجماعية لـ«نزوى الخيري»

- القيود المفروضة على الفرق الخيرية تزيد من الهشاشة المالية
- إجراءات الجهة التنظيمية غير مدروسة وتُضعف مصادر الدخل المُستدام للفرق
- مجالس إدارات فرق خيرية أخرى تبحث الاستقالة الجماعية احتجاجًا على الأوضاع
- تآكل الطبقة المتوسطة الداعمة للفرق.. ومُعظم الأُسر بالكاد تُغطي احتياجاتها اليومية
- طالبنا بتوحيد معايير استحقاق المساعدات على مستوى السلطنة
- تضاعف عدد الحالات الإنسانية نتيجة الظروف الاقتصادية والمُسرَّحين من العمل

**الرؤية- ريم الحامدية**

كشف سعادة أحمد العبري عضو مجلس الشورى، رئيس مجلس إدارة فريق نزوى الخيري المُستقيل- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- أن الاستقالة الجماعية لمجلس إدارة الفريق جاءت بعد تراكمات وتحديات كبيرة أثَّرت بشكل مباشر على كفاءة العمل الخيري في سلطنة عُمان.

وقال العبري إنَّ من أبرز هذه التحديات هو التدخل الإداري المتكرر من وزارة التنمية الاجتماعية في مسارات المساعدات الإنسانية والرسائل الموجهة للفرق الخيرية، والتي غالبًا ما تصدُر دون معايير واضحة، مع وجود تضارب بين ما يرد من إدارات المحافظات وما يصدر عن الوحدة المختصة بالفرق الخيرية في الوزارة.

وأشار العبري إلى أن آليات تحديد المستحقين تختلف أحيانًا باختلاف المناطق الجغرافية، دون وجود إطار قانوني واضح يضمن العدالة والتوازن؛ مما خلق عبئًا إضافيًا على الفرق ووضعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع.

أحمد العبري

وقال: «دور الفرق الخيرية التنفيذي يُفترض أن يكون محكومًا بإطار قانوني مُنصِف، يُوازِن بين حقوق المُتبرِّع والمُستفيد، ويُعرِّف الفريق من يستحق الدعم وما هي إمكانياته المادية، خاصة مع تفاوت الموارد المالية بين المحافظات واختلاف قوة الفرق نفسها».

وأضاف أنَّ الفريق طالَبَ بتوحيد معايير الاستحقاق والمساعدات على مستوى السلطنة، بعيدًا عن الفردية والمناطقية والاجتهاد الشخصي، مع ضرورة تقليص التدخلات الإدارية المباشرة في العمل التنفيذي والاكتفاء بالدور الرقابي والتنظيمي، فضلًا عن إيجاد بدائل تقنية قبل تقليص أو إلغاء الصناديق والحصّالات الخيرية، مؤكدًا أن هذا التقليص غير مدروس وأضعف مصادر الدخل المستدام للفرق.

وكشف العبري أن فرقًا أخرى عدة تبحث الاستقالة الجماعية من مجالس الإدارات، نظرًا لاستمرار التحديات واحتجاجًا عليها، والظروف غير المواتية التي تتسبب في تراجع استدامة العمل الخيري، معربًا عن أمله في معالجة مثل هذه التحديات عبر الحوار البناء والنقاشات المفتوحة مع وزارة التنمية الاجتماعية.

وعن الوضع المالي للفرق الخيرية، قال العبري: «الطبقة التي كانت تُمثِّل العمود الفقري للفرق الخيرية تآكلت، وأصبحت معظم الأسر بالكاد تُغطِّي احتياجاتها اليومية؛ مما انعكس على نقص الموارد لدى الفرق؛ حيث إن الطبقة المتوسطة هي الداعم الحقيقي لهذه الفرق استنادًا على مؤشرات وإحصاءات لدينا عن طريق الحسابات». وأضاف أن التسريح المستمر وعدم توفير الأمان المعيشي للمُسرَّحين من العمل وعدم توظيفهم إلى جانب احتياجات الأُسر للمساعدات المستمرة، كل ذلك أدى إلى زيادة حالات الاستحقاق الإنسانية، وتضاعُف عدد الحالات والملفات الإنسانية التي تطرق أبواب الفرق الخيرية؛ مما خلق فجوةً كبيرةً بين الطلب المتزايد والموارد المحدودة، وهو أمر تُدركه الجهات الرسمية وتظهر مؤشراته بوضوح في الواقع المعيشي.

وأكد العبري أن «جميع الفرق الخيرية تُعاني من محدودية الانتفاع بالسجلات التجارية الحُرَّة، والاستثمار في الشركات، وسوق المال، والهايبر ماركت، وغيرها من الأدوات الاستثمارية التي يمكن أن تشكل مصدر دخل مُستدام، فيما لا تزال تعتمد على المساعدات التقليدية الضعيفة». وقال إن هناك فرقًا خيرية تعاني كثيرًا من قلقة المواد؛ بل لا توجد في حسابتها مبالغ مساعدات مرصودة، ويعتمدون فقط على تدوير المساعدات العينية، مشيرًا إلى أن هذه التحديات تضيف أعباءً على القائمين عليها، وأنه في الوقت الذي يُطلب فيه من الفرق الخيرية الاعتماد على ذاتها ماليًا، لا تُمنح الأدوات الكافية لتحقيق ذلك؛ مما يُضعف الاستدامة ويزيد من الهشاشة المالية.

وحول مدى تأثير الاستقالة على أنشطة الفريق، قال العبري: «نؤمن أن مبدأ التغيير في حد ذاته ليس سلبيًا؛ بل إيجابيًا، لكن التغيير ينبغي أن يكون أداة تطوير لا أداة إقصاء؛ فالفرق الناجحة التي حققت أثرًا ملموسًا وثقة مجتمعية واسعة وكبيرة، من الأولى أن تحظى بالاحتضان والدعم ورفدها بالخبرات، لا أن تُفرَّغ منها بداعي التغيير».

وشدد العبري على أن أعضاء مجالس إدارات الفرق الخيرية، متطوعون يعملون بلا أجر، ومنهم موظفون حكوميون ومسؤولون سخَّروا خبراتهم وخدماتهم للمجتمع، وهو ما يتوافق مع روح العمل الأهلي الخالص. وذكر أن تباين تفسير اللوائح والقوانين بين الوزارات والجهات المعنية يتسبب في ضعف عمل الفرق الخيرية، مشيرًا إلى أنه في المقابل فإن لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية نجحت في حوكمة أنشطة اللجان بما يدعم الاستدامة المالية فيها.

وحث العبري وزارة التنمية الاجتماعية على مراجعة اللوائح والقوانين بما يخدم مصلحة العمل الخيري في السلطنة ويساعد الفرق على أداء واجباتها تجاه المجتمع والوطن بصفة عامة.

وشدد العبري على أن العمل الخيري «ليس ساحة صراع وتشكيك في النوايا؛ بل مساحة تكامل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني الخالصة التي وُلِدَت من رحم المجتمع ووقودها المتطوعون». وقال إن في كثير من دول العالم، تُقدَّم الحوافز لتشجيع التطوُّع، وعُمان تزخر بثروة بشرية مُخلصة من المتطوعين، ونحتاج فقط إلى بيئة تنظيمية أكثر مرونة وعدلًا وإنصافًا.

يُشار إلى أن فريق نزوى الخيري تأسس في عام ٢٠١٣، وأُشهِر رسميًا عام ٢٠١٨، كمبادرة مجتمعية تطوعية تستقطب مختلف أفراد المجتمع، وذلك لتحقيق رسالة الفريق في بناء مجتمع متكاتف بين أفراده كافةً.

## أكدوا أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي وتمكين الكفاءات العمانية

# صحفيون لـ«الرؤية»: نأمل أن يكون الإعلام في 2026 أكثر قربا من قضايا المجتمع وداعما لقصص النجاح والمبادرات الشبابية

**الرؤية- ناصر العبري**

يُؤكد عددٌ من الصحفيين والإعلاميين أن مسيرة الإعلام العُماني حافلة بالإنجازات التي ساهمت في تحقيق النمو المستدام من خلال مواكبة التطورات التقنية الحديثة، وتسليط الضوء على الإنجازات الوطنية في مختلف القطاعات.

وتحدثوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- عن آمالهم وطموحاتهم في العام الجديد ٢٠٢٦، ونظرتهم لمستقبل الإعلام العُماني في ظل التحديات التي يشهدها العالم.

ويقول الإعلامي إبراهيم بن علي الشيباني إن الإعلام العماني أثبت قدرته على مواكبة التحولات الوطنية، إلا أن المرحلة المُقبلة تتطلب قفزة نوعية في الأداء والمحتوى تواكب تطلعات المجتمع وتنسجم مع مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» لا سيما في ظل التحول الرقمي المتسارع وتغير أنماط تلقي المعلومة.

ويوضح أن طموح الإعلاميين في عام ٢٠٢٦ يتمثل في ترسيخ إعلام مهني واع يقوم على المصداقية والعمق ويتجاوز الاكتفاء بالخبر إلى التحليل والتفسير، ويمنح الأولوية للمحتوى الهادف الذي يصنع الوعي ويُعزز الثقة ويحمي المجتمع من التضليل والشائعات، مضيفا: «كما نتطلع إلى إعلام رقمي متطور يستثمر أدوات التقنية الحديثة وصحافة البيانات والمنصات التفاعلية مع تمكين الكفاءات الإعلامية الشابة وفتح المجال أمام الإبداع والابتكار وتكثيف برامج التدريب والتأهيل بما يواكب المعايير المهنية العالمية».

كما يأمل الشيباني أن يكون الإعلام في المرحلة القادمة أكثر قربًا من قضايا الناس وأكثر حضورًا في إبراز قصص النجاح الوطنية وتسليط الضوء على المبادرات المجتمعية والشبابية ودعم المشاريع الريادية.

إبراهيم بن علي الشيباني

جواهر بنت حمد العبرية

خليفة بن محمد الشماخي

سالم البدوي

سعد بن عبدالله الشندودي

ويطمح الصحفي سعد بن عبدالله الشندودي، مراسل صحفي لجريدة عمان بولاية عبري، أن تقوم وسائل الإعلام بالدور المنوط بها بموجب قانون الإعلام الجديد، مع الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية لتطوير العمل الإعلامي.

ويضيف أن وسائل الإعلام تحمل على عاتقها رسالة سامية بتسليط الضوء على قضايا الشباب والمجتمع، والمساهمة في إيجاد الحلول لها عبر استضافة أصحاب الرأي والمختصين والمسؤولين.

ويأمل الإعلامي مُحمد بن سعيد العلوي في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير صناعة المحتوى وتسريع العمل الصحفي وتعزيز دقة المعلومات وتحليل البيانات.

ويذكر: «نتمنى مواصلة تدريب الإعلاميين على التقنيات الحديثة مع الحفاظ على القيم المهنية والمصداقية، بما يعزز حضور الإعلام العُماني ويواكب مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.».

ويرى الإعلامي خليفة بن محمد الشماخي مدير قناة الدار الإعلامية، أن قطاع الإعلام في سلطنة عُمان شهد تحوّلًا متسارعًا بفعل التطور الرقمي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، مما غيّر أساليب إنتاج المحتوى الإعلامي وطرق نشره، حتى أصبح الإعلام الإلكتروني مصدرا رئيسيا للمعلومات.

ويشير إلى أن مستقبل الإعلام العُماني يركز على تعزيز المحتوى المحلي الذي يعكس الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، مطالبا بتعزيز جهود دعم الكفاءات والمواهب الإعلامية العُمانية من خلال التدريب والتأهيل وتشجيع الابتكار في مجالات الصحافة الرقمية وصناعة المحتوى».

بدورها، تقول الإعلامية جواهر بنت حمد العبرية: «مع قدوم عام ٢٠٢٦ نشعر بالفخر بما تحقق للإعلام العُماني من حضورٍ مهني فاعل، يعكس حجم المنجزات الوطنية التي تشهدها سلطنة عُمان في مختلف القطاعات، في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- إذ أسهم الدعم المؤسسي والتمكين الذي يحظى به الإعلاميون في تعزيز جودة الرسالة الإعلامية، وترسيخ دور الإعلام كشريكٍ أصيل في مسيرة التنمية، وواجهةٍ تعكس الصورة المشرقة للوطن وإنجازاته».

وتبيّن الصحفية فاطمة القيوضية: «في العام الجديد تتجدد الآمال بمستقبل أكثر إشراقا للإعلام في سلطنة عُمان، في ظل القيادة الحكيمة والرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه- ونتطلع أن يشهد الإعلام العُماني نقلة نوعية في توظيف التقنيات الحديثة، وتعزيز دوره الحيوي في دعم مسيرة التنمية الوطنية، وتمكين الكفاءات الشابة، وتوسيع آفاقها في مجالات الإبداع والإنتاج الإعلامي».

أما الشاعر والإعلامي سالم البدوي فيرى أن الإعلام الحكومي يمر في بمرحلة تحدي في مواجهة منصات التواصل الاجتماعي، ولذلك يقع على عاتق الإعلام الحكومي مسؤوليات كثيرة تتضمن وضع خطط للترويج للمنجزات الوطنية والرد على الشائعات والتفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع.

ويلفت إلى أن «نتمنى أن تستعدي المؤسسات الإعلامية حضورها الفاعل بعيدا عن الشخصنة والأمزجة الفردية، فالإعلام للجميع وليس لأشخاص معينين، وعلينا أن نبحث عما يريده المجتمع ويفيد الأجيال».

ويقول مؤمن بن قلم الهنائي، مراسل جريدة الوطن بولاية بهلاء: «نستقبل هذا العام ونحن أكثر وعيا بالتحديات وأكثر ثقة بقدرتنا على تحويلها إلى فرص، فسلطنة عمان تمضي بخطى ثابتة نحو مستقبل يقوم على التخطيط الرشيد والتنمية المتوازنة».

ويتابع قائلا: «نحن نتطلع لغد مشرق وتحركنا دوافع راسخة وثقة كبيرة بأن القادم أفضل فالدولة ماضية في ترسيخ مسارات التنمية وتعزيز ممكنات النمو وفتح آفاق أوسع للمبادرات الوطنية والطموحات الشابة».

فاطمة القيوضية

محمد بن سعيد العلوي

مؤمن بن افلح الهنائي

نصرالله بن عبد الرضا العجمي

### «الخمسية الحادية عشرة» تستفيد من الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية

# الاقتصاد الوطني يتغلب على التحديات في 2025 بأداء متوازن ومشروعات تنموية وخدمية

**الرؤية- سارة العبرية**

لم يكن العـام ٢٠٢٥ خاليًا من التحديات الاقتصادية؛ بل شـهد تطـورات متقلبة أثرت بالسـلب على اقتصـادات المنطقة والعالم، غير أن الجهات المختصة بالتنمية الاقتصاديـة في عُمان، لم تقـف مكتوفة الأيـدي، وواصلت الجهـود الحثيثة من أجل الحفاظ على معدلات نمو مسـتقرة بالتوازي مع الخطط المرسومة مسبقًا.

وفي هذا السـياق، شـهد الناتـج المحلي الإجمالي خلال عـام ٢٠٢٥ حتـى نهايـة الربـع الثالـث نمـوا بنسـبة ١,٤٧٪ إلى ٣١,٠٧ مليار ريال عُماني مقارنة بـ٣٠,٦٢ مليـار ريال خلال الفترة نفسـها من عام ٢٠٢٤، ويُعـزى هذا التحسـن إلى النمو القـوي في نشـاط الغـاز الطبيعي الذي بلغ ٥٣,٢٣٪، إلى جانب نمو الأنشطة غير النفطية بنسـبة ٢,١٩٪ مدفوعا بشـكل رئيس بنمو الأنشـطة غير النفطية بنسبة ٣,٣٩٪، وذلك نتيجة نمو نشـاط الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٩,١١٪، والأنشطة الصناعية بنسبة ١,٨٠٪، ونشاط الخدمات بنسبة ٣,٧٩٪. في المقابل، ارتفعت القيمة المضافة للأنشـطة النفطية بنسبة ٠,٣٢٪ بسـبب الارتفـاع الطفيف في متوسـط الإنتـاج اليومي من النفط الخام بنسـبة ٠,١٠٪.

وارتفـع معدل التضخم بمقـدار طفيف ليبلـغ ٠,٨٠٪ للفترة ما بين شـهر (يناير- سـبتمبر) في ٢٠٢٥، مقارنة بـ٠,٥٨٪ في ذات الفترة من عام ٢٠٢٤؛ نتيجة ارتفاع في أسـعار المجموعات السلعية، وبالرغم من ارتفاع معدل التضخـم إلا أنه يبقى ضمن المعدلات الآمنة.

وفيما يتعلـق بأداء الماليـة العامة، فقد أدى انخفاض صافي إيرادات النفط والغاز إلى تراجع الإيرادات العامة بنسبة ٧,٨٠٪ حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

ورفعت وكالـة موديز التصنيف الائتماني لسـلطنة عُمان مـن Ba١ في عام ٢٠٢٤ إلى Baa٣ مع تعديل النظرة المسـتقبلية، في حين أبقـت وكالة سـتاندرد آند بورز التصنيـف الائتماني للسـلطنة في ٢٠٢٥ عند BBB- مع نظرة مسـتقبلية مستقرة مما يعكس قدرة الاقتصـاد العُماني على الحفـاظ على الاسـتقرار المالي والوفـاء بالتزاماته.

على الجانب الآخر، شهدت الصادرات غير النفطية نموا ملحوظا بنسبة ١٠,٣٢٪، كما ارتفعت الواردات السلعية بنسبة ٩,٣٢٪ لتصـل إلى ١٣,٣٠ مليار ريال ما أدى عن تحقيق سـلطنة عُمان فائضـا في الميزان التجـاري بنحو ٣,٨٩ مليـار ريال عُماني. بلغت قيمة الاستمارات الأجنبية المباشرة في نهاية النصـف الأول من ٢٠٢٥ حوالي ٣٠,٢٨ مليار ريال محققة ارتفاعا بنسبة ١٢,٧٩٪ وبمقدار ٣,٤٣ مليار ريال مقارنة بالقيمة المسجلة في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وقد شكلت الاستمثارات الأجنبية المباشرة في نشاط استخراج النفط والغاز النسـبة الأكبر مـن إجمالي الاسـتثمار الأجنبي المباشر بنمو بلغت ٨,٩٢٪، يليه قطاع الوساطة المالية بنسبة ٤,٤٧٪. وفي صعيد الدول المسـتثمرة في سلطنة عُمان تصـدّرت المملكة المتحـدة المرتبة الأولى بنسـبة بلغت ٥١,٩٤٪، تلتهـا الولايات المتحـدة الأمريكية بنسـبة ٢٦,٧٤٪، ثم جاءت دولـة الكويت في المرتبـة الثالثة بنسبة ٤,٥٠٪.

وتمثـل خطة التنمية الخمسـية الحادية عشرة الخطـة التنفيذيـة الثانيـة لرؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ إذ تشـكل إطـارًا عمليًا لتنفيذ مُسـتهدفات الرؤية عبر محاورها الرئيسية، وأتت في مرحلة مُهمة لمواجهة التحديات الراهنة والاستفادة من الفرص المتاحة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصـاد الوطنـي. كما تتميـز الخطة بتركيزهـا على الاقتصـاد الأخضر والبيئة المستدامة من خلال تبني مشاريع وبرامج تدعـم التحـول التدريجـي إلى اقتصاد منخفض الكربـون، وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتبني سياسات بيئية مستدامة بما يتوافق مع التوجهات العالميـة نحـو الحد من التـغير المناخي والحفاظ على المـوارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وحُددت الأهـداف الاستراتيجية للخطة وفق نهج كامل يسـتند إلى محاور رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتسريـع وتيرة النمـو وتعزيز الاستدامة في مختلف القطاعات معتمدة الإنجازات التنموية السابقة، مع التركيز على اسـتشراف المستقبل وتحليل الاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومـن خلال أهـداف الاستراتيجية، تضع عُمان أسسًـا قوية لمستقبل أكير استدامة وازدهـارا للمسـاهمة في تحقيـق نمـو اقتصادي متوازن ورفاه اجتماعي مستدام، وتطوير شامل لمختلف المحافظات وخلق فرص عمل في إطار رؤية طموحة تعكس تطلعات الوطن والمواطن.

ومن المسارات الجديدة للخطة، فقد تم تقسيم الخطة الخمسـية الحادية عشرة إلى ثلاثة برامج عمل وهي : برنامج العمل الأول (٢٠٢٦- ٢٠٢٧)، وبرنامـج العمـل الثـاني (٢٠٢٨- ٢٠٢٩)، وبرنامـج العمل التكميلي في عـام ٢٠٣٠ المعني بالتقييم والتمهيد لخطة التنمية الخمسية الثانية عشرة.

وتقود مسيرة النمو المستقبلية في الخطة الخمسـية الحاديـة عشرة ٣ قطاعـات رئيسـية وهي الصناعات التحويلية الذي يُعد المحـرك الرئيسي للنمـو الاقتصادي ومصدر مهم للصادرات، وسـيتم التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير والقائمة على التقنيـة والمعرفة والاقتصاد الأخضر، أما للقطاع السـياحي سـيتم التركيز على تنويع الأنشـطة السـياحية واستقطاب الفعاليات، في حين قطاع الاقتصاد الرقمي فهو خيـار استراتيجي لتعزيز تنافسـية الصناعات الوطنية وتوفير فرص نوعية في ريادة الأعمال والابتكار.

وتواجـه عمليـة التنويـع الاقتصادي في عُمان بعـض التحديـات، ومنها: ضعف العلاقـات التشـابكية بين القطاعـات الاقتصاديـة، وضعـف التركيـز على التجمعـات الاقتصاديـة المتكاملة، وقلة الاعـتماد على سلاسـل القيمـة في وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية.

---

### يُسهم في ضمان سوق تنافسية قائمة على العدالة والشفافية

# مسؤولون: «حماية المنافسة ومنع الاحتكار» يدعم ثقة المستثمرين ويعزّز كفاءة الأسواق

- 15 شكوى ممارسات مخلة بالمنافسة خلال النصف الأول من 2025
- تنفيذ 60% من توصيات «دراسة الهايبر ماركت» لمعالجة التركُّز المرتفع
- دراسة 7 حالات تركُّز اقتصادي لمنع نشوء احتكارات مؤثرة
- 14 تحقيقًا ضد واردات أجنبية وأكثر من 10 تحقيقات ضد صادرات عُمانية

**مسقط- الرؤية**

أكد أحمد بن سـالم الراسبي مدير عام مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار أن المركز يُشـكّل أحد الأعمـدة التنظيمية الرئيسـة في هيـكل الاقتصـاد الوطني، ليس فقط لدوره الرقابي على الأسـواق؛ بـل لكونـه عـنصرًا مؤثـرًا في تماسـك الاقتصاد بمستوياته المختلفة.

ويعمـل المركـز على تنظيـم سـلوك المنشـآت، ومنع الممارسات الاحتكارية، وضمان عدالة الأسـعار، وتحسين كفاءة السـوق عبر تعزيز المنافسة؛ الأمر الذي ينعكـس مبـاشرة على تنـوّع خيارات المسـتهلكين، وحماية أصحاب الأعمال، وتمـكين الشركات الصغيرة والمتوسـطة مـن المنافسـة العادلـة في بيئة صحية ومنظمة.

ويسـتند المركز في أداء مهامه إلى قانون حماية المنافسـة ومنع الاحتكار الصادر بالمرسـوم السـلطاني رقـم (٢٠١٤/٦٧) وتعديلاتـه، واللائحـة التنفيذيـة رقم (٢٠٢١/١٨)، إلى جانـب قانون مكافحة الإغـراق والدعم والتـدابير التعويضية والوقائيـة، والقانـون الخليجي الموحد لمكافحة الممارسـات الضـارة في التجارة الدوليـة، بمـا يشـكّل إطـارًا تشريعيًا متكاملًا يعزّز الانضباط السوقي ويحفظ توازن المصالح الاقتصادية.

أمـا على مسـتوى الاقتصـاد الـكلي، فيمثّـل دور المركـز حجـر الأسـاس في تعزيز نمـو الاقتصاد الوطنـي، وجذب الاسـتثمارات، وتحقيـق الاسـتقرار في القطاعـات الإنتاجية، ورفـع الإنتاجية، وتقليل المخاطر السـوقية الناجمة عن الاحتكار أو التشـوهات السعرية. ومن خلال حماية بيئة الأعمال وضمان تكافؤ الفـرص، يسـهم المركز في دعم مسـار التنويع الاقتصادي الذي تستهدفه رؤية عُمان ٢٠٤٠، وترسـيخ ثقة المستثمرين في عدالة السوق وشفافيته.

وقـال الراسـبي إن تعزيز المنافسـة لا يُعـدّ مجرد إجـراء رقابي؛ بـل هو أداة اقتصاديـة فاعلة ترفع كفاءة السـوق، وتزيد جاذبية بيئة الاسـتثمار، وتسـهم في بنـاء اقتصـاد مسـتدام قائـم على الابتكار وجودة المنتجـات والخدمات، بعيدًا عن النفوذ السـوقي غير المشروع أو الممارسـات المقيدة للمنافسة. وأشار أحمـد الراسـبي إلى أن المركـز يعمـل ضمن منظومة متكاملة تشـمل تعزيز الامتثال في القطاعات الأكثر حساسـية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسـطة كي لا تتعرض لممارسـات تقيد نموها، ورفع مستوى الشفافية السعرية والمعلوماتية في السـوق، إلى جانب تحليل المؤشرات الاقتصادية لرصد المخاطر التي قد تُفضي إلى احتـكار أو تركز مفـرط. وأضاف أن حماية المنافسة ليست مسؤولية رقابية فحسـب؛ بل مشروع اقتصـادي وطني يعـزّز الثقـة في السـوق، ويرفع جودة المنتجات والخدمات، ويضمن استدامة الفرص للمستثمرين.

وكشف مدير عام مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار عن حزمة من المشـاريع المستقبلية التي يعمل عليها المركز، من بينهـا تطويـر مؤشرات وطنيـة لقياس مسـتوى المنافسـة وفـق منهجيـات اقتصادية متقدمة، وأتمتة خدمات المركز لتسريع العمليـات الرقابية والتحليلية، وإطلاق دراسـات لقطاعـات جديـدة مثل التشـييد ومـواد البنـاء والتجارة الإلكترونيـة، وهي قطاعـات ذات تأثير مباشر على الأسـعار وفرص المنافسـة، فـضلًا عن تعزيز التعـاون مع الجهات الحكوميـة والقطاع الخـاص لبناء بيئة أعمال أكثر مرونة وعدالة.

وكشـف الراسـبي أن من أبرز الأعمال التـي أنجزها المركز خلال النصف الأول مـن عـام ٢٠٢٥ التحقيق في شـكاوى الممارسـات المُخلّـة بالمنافسـة؛ حيث انتهـى من التحقيق في ١٥ شـكوى، بما أسـهم في تعزيز الامتثـال ورفع كفاءة السوق وجعله أكثر صحة واستقرارًا.

مـن جهتـه، قـال خالـد بـن خميس المسروري، مديـر دائـرة الممارسـات المحظورة في مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار إن الشكاوى التي تلقاها المركز شملت شـبهات تتعلق بإساءة استغلال الوضع المُهيمِـن، والتلاعب بالأسـعار، ومنع دخول منافسين جُدد، لافتًا إلى أنه جـرى التعامل معها بدقة ووفق أحكام القانـون؛ الأمـر الذي أسـهم في تعزيز مسـتوى الامتثال ورفع وعي المنشـآت بواجباتها النظامية.

وفيما يتعلـق بالتركُّز الاقتصـادي، قام المركز بدراسـة ٧ حـالات تركُّز، بهدف ضمان عدم نشـوء احتـكارات قد تؤثر على الاقتصاد الوطنـي. وأكدت وهيبة بنـت راشـد الهنائية باحثـة اقتصادية في دائـرة التركّز الاقتصـادي بالمركز أن مراقبـة التركُّـزات الاقتصاديـة لا تُعد إجراءً إداريًا فحسب، بل تمثّل خط دفاع وطني يحافظ على هيكل السوق ويمنع استغلال الوضع المهيمن قبل وقوعه.

ونفّـذ مركـز حمايـة المنافسـة ومنع الاحتكار توصيات متقدمة في دراسـات قطاعية حسَّاسـة، وذكرت رجوى بنت محمـد الرشـيدية أخصائيـة منافسـة في دائـرة الرصـد والتحليـل بالمركز أن من أبرز هذه الدراسـات دراسـة قطاع الهـايبر ماركت، التي جـرى تنفيذ ٦٠٪ مـن توصياتهـا لمعالجة التركـز المرتفع ورفع عدالة التسـعير، إلى جانب دراسة تباين أسـعار المركبات التـي نُفّذ ٧٠٪ من توصياتها، بما يعزّز شـفافية السوق ويحد من التباينات غير المبررة. وأكدت ان المركـز انتهى مـن التحقيق في عدد من قضايـا حماية المنتـج الوطني من المنافسة غير العادلة، بما أسهم في حماية الصناعات العُمانية من الواردات المغرقة التي تهدد قدرتها على البقاء والاستثمار والتوسع، وهو دور يرتبط بشكل مباشر بدعم الاقتصاد الكلي واستدامة القطاع الصناعي.

وأكد بدر بـن مبارك الحجـري، رئيس قسـم مكافحة الإغراق في مركز حماية المنافسـة ومنـع الاحتـكار، أن المركـز يتابـع قضايا مكافحة الإغـراق والدعم والتدابير التعويضية والوقائية، وقال إن التحقيقات التي نُفّذت خلال السنوات الماضية، والبالغ عددها ١٤ تحقيقًا ضد واردات أجنبيـة وأكثر من ١٠ تحقيقات ضـد صـادرات عُمانيـة، تعكس حجم الدور الوقائي الذي يضطلع به المركز في حماية السوق وتعزيز بيئة الأعمال.

---

### تعزيز المحتوى المحلي عبر دعم 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

# 15 مليون ريال عوائد سياحة المؤتمرات خلال 2025

**مسقط- الرؤية**

أسـهم قطاع سـياحة المؤتمرات والمعارض في سـلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٥ في تحقيق أثر اقتصادي وسـياحي ملموس، بعد أن سجلت عائدا اقتصاديا مبـاشرا بنحو ١٥ مليون ريال عُماني، واسـتقطبت أكثر من ١,٩ مليون زائر ومشـارك ومسـتثمر عبر اسـتضافة ما يزيد على ٢٥٠ فعاليـة محلية وإقليمية ودولية، في مؤشر يعكس تنامـي دور هذا القطاع كأحد محـركات التنويـع الاقتصادي ودعـم النمو السياحي في السلطنة.

وعـززت سـلطنة عُمان كوجهـة متخصصة لسـياحة الاجتماعات والمؤتمـرات والمعارض، مستفيدة من بنية أساسية متكاملة، وقدرات تنظيمية احترافية، وتجارب متكاملة أسهمت في جذب مشاركين من أكثر من ٦٠ دولة حول العالم، حيث شـارك أكثر من ٢٠ ألف مشارك ومسـتثمر دولي في ما يزيـد على ١٥ فعالية إقليمية ودولية خلال عام واحد.

وانعكـس حـراك القطاع بشـكل مباشر على عدد من القطاعات الاقتصادية المساندة، من بينهـا الضيافة والنقل والخدمـات والتجزئة، حيث أسـهم الزخم المتواصـل للفعاليات في رفع نسب الإشغال الفندقي، وتنشيط الحركة التجاريـة، وتحفيـز الطلـب على الخدمات المرتبطة بسلاسل الإمداد والتنظيم والتقنيات والضيافة.

وقال المهندس سعيد بن سالم الشنفري الرئيس التنفيـذي لمركز عُمان للمؤتمـرات والمعارض إن المؤشرات التـي تحققت خلال عام ٢٠٢٥ تعكس نضـج منظومة سـياحة المؤتمرات في سلطنة عُمان، مؤكدًا أن القطاع أصبح يشكل رافدا اقتصاديا فـاعلا يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز من جاذبية سلطنة عُمان كوجهة قادرة على استضافة فعاليات عالمية بمعايير تنافسية. وأوضح أن الأثر الاقتصادي لسياحة المؤتمرات يمتد ليشمل تمكين الكفاءات الوطنية الشابة، وخلـق فـرص عمـل مبـاشرة وغير مباشرة، وتطوير مهارات تخصصية في صناعة المعارض والمؤتمـرات، مـشيرا إلى أن العـنصر البشري العُماني شـكّل ركيزة أساسية في تنفيذ وإدارة الفعاليات بكفاءة واحترافية.

وأكـد الشـنفري أن المشـاركة في المعـارض والمنتديـات الدولية المتخصصة أسـهمت في توسيع شـبكة الشراكات واستقطاب فعاليات جديدة، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد التركيز على فعاليات نوعية ذات قيمة مضافة أعلى، قـادرة على تعظيـم الأثـر الاقتصادي وتعزيـز حضـور سـلطنة عُمان على خارطة صناعة المؤتمرات والمعارض إقليميًا ودوليًا.

وشـهد عام ٢٠٢٥ تنوعا في طبيعة الفعاليات المُستضافة؛ حيث شملت- إلى جانب المؤتمرات والمعـارض المتخصصة- فعاليات ثقافية وفنية كبرى، وملتقيات عامة، وحفلات تخرج تجاوز عـدد خريجيها ٦٥ ألف خريـج؛ ما عزز من البعـد المجتمعي لسـياحة المؤتمرات وربطها بمحطات تعليمية وثقافية ذات أثر واسع.

وفي هذا الإطار، أسـهمت الفعاليـات الفنية في دعم الحركة السـياحية؛ حيث اسـتقطبت الحـفلات الغنائيـة أكثر مـن ١١ ألـف زائر من داخل سـلطنة عُمان وخارجها، وحققت نسب إشغال فندقي مرتفعة في محيط مواقع الفعاليات، إلى جانب تشجيع عدد من الزوار على تمديـد إقامتهـم واستكشـاف وجهات سياحية أخرى، ما ضاعف من الأثر الاقتصادي غير المباشر.

كما برزت المعارض الفنيـة والثقافية الدولية كرافد داعم للاقتصاد الإبداعي، بمشاركة أكثر مـن ٤٠٠ فنان مـن ١٦ دولة، لتشـكل هذه الفعاليـات منصات للتبـادل الثقافي والترويج السـياحي، وتعزيز الصورة الذهنية لسلطنة عُمان كوجهـة تجمـع بين الأعمال والثقافـة والفنون.

# الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ١٤ من رجب ١٤٤٧ هـ الموافق ٤ يناير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٦٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤


## ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

### د. محمد الوردي

العالم يعيش أزمة غير مسبوقة لم يشهدها منذ عقود، في ظل غياب المرجعية الدولية القوي يأكل الضعيف والكبير يعتدي على الصغير من أوكرانيا وغزة إلى #فنزويلا عالم شعاره إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب وعلى العرب توحيد كلمتهم ونبذ خلافاتهم ورص صفوفهم لتفادي المزيد من التفتيت والاستغلال.

### شاكر آل حمودة

تُعد (الوعود المُطلَقَة) أساسًا قويًا لبناء الثقة فعندما نلتزم بشيء دون تحفظ نظهر تفانياً حقيقياً. إن هذه الالتزامات تعكس صدق نوايانا ورغبتنا في تحقيق الأهداف، لذا من المهم أن نتعامل مع هذه الوعود بمسؤولية وجدِّية فالوفاء بها يبني سمعة طيبة ويزرع الأمل لمن حولنا.

### المختار الهنائي

فنزويلا بلد يجلس على بحر من الخيرات، نفط وغاز وذهب وألماس وغيرها، ومع ذلك يعيش نحو ٨٢٪ من شعبه تحت خط الفقر، وتصنف ضمن أكثر دول العالم فساداً، نظام الحكم كان أول من ضحى باستقرار شعبه حين حرمه العيش الكريم، قبل أن تتحول البلاد إلى ساحة صراع على الثروات.. والتدخل الأمريكي اليوم ليس إنقاذا للشعب بل لنهب خيراته.

# اختطاف الرئيس الفنزويلي

## أمريكا تُعربد في «الفناء الخلفي» وتؤسس لعصرٍ جديد من الفوضى العالمية

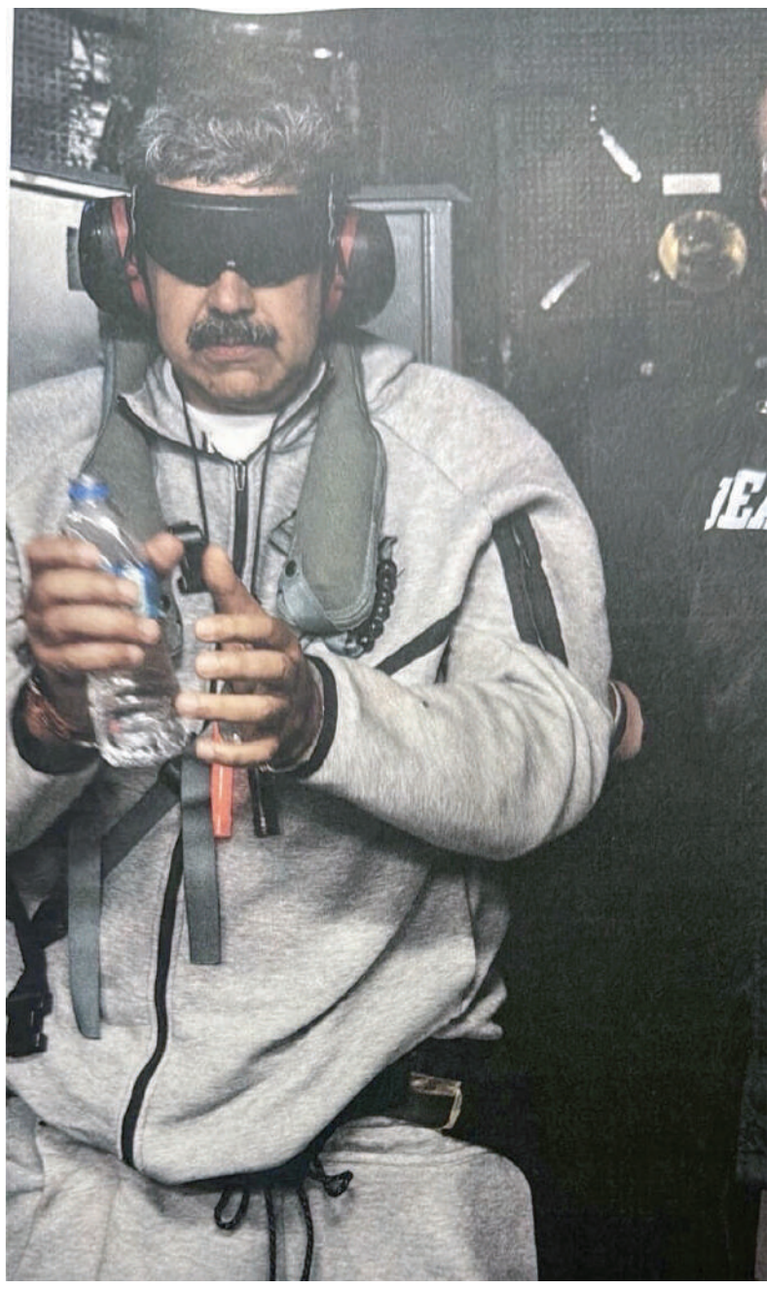

- اختطاف مادورو نفذته قوات النخبة الخاصة الأمريكية بما في ذلك قوة «دلتا»
- ترامب: سنقوم بإدارة فنزويلا وسنُحاكم مادورو بالعدالة الأمريكية
- نائبة مادورو تطالب بإثباتات على أنهما على قيد الحياة
- وزير دفاع فنزويلا يدعو للوحدة والمقاومة
- تنديد دولي بقصف العاصمة كاراكاس واختطاف مادورو وزوجته
- إسبانيا تدعو للتهدئة وتعرض الاستعداد للوساطة وإيجاد حلول سلمية
- مطالبات بتدخل مجلس الأمن ووقف «العدوان الأمريكي غير القانوني»
- الصين: أعمال الهيمنة التي تقوم بها واشنطن انتهاك صارخ للقانون الدولي

**الرؤية- غرفة الأخبار**

في الساعات الأولى من صباح السبت، وجهت أمريكا ضربات عسكرية ضد فنزويلا استهدفت عدة مناطق في العاصمة كاراكاس، وانتهت باختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي حكم البلاد لفترة طويلة، وكذلك زوجته.

وتعد هذه العملية أكثر تدخل بشكل مباشر تُقدم عليه واشنطن في أمريكا اللاتينية منذ غزو بنما عام ١٩٨٩.

ولأمريكا تاريخ طويل من فرض الوصاية على دول أمريكا اللاتينية وذلك منذ مطلع القرن الـ١٩، استنادا إلى ما أسمته «مبدأ مونرو» واتخذته ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة التي طالما اعتبرتها واشنطن «فناءها الخلفي» مبررة سلوكها بذرائع متعددة، من بينها حماية المصالح الأميركية ومنع التهديدات المحتملة للأمن القومي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

وعقب انتهاء العملية، نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على صفحته الشخصية بمنصة «تروث سوشيال»، نبأ اختطاف الرئيس الفنزويلي وزوجته، ونقلهما إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مؤتمر صحفي، قال ترامب: «وفقا لتوجيهاتي قامت القوات المسلحة اليوم بإجراء عملية عسكرية استثنائية في فنزويلا، وتم اعتقال مادورو في عتمة الليل برفقة عقيلته وكلاهما سيواجه العدالة الأميركية، وسنقوم بإدارة فنزويلا، ونحن نريد عملية انتقالية آمنة وعادلة في فنزويلا ونريد السلام والحرية والعدالة للشعب الفنزويلي، ومستعدون لشن هجوم آخر وأكبر حجما لو تطلب الأمر».

وقبيل الغارات التي وقعت خلال الليل، وجهت واشنطن اتهامات لمادورو بإدارة «دولة مخدرات» وتزوير انتخابات عام ٢٠٢٤.

ونفى مادورو (٦٣ عاما)، الذي اختاره الرئيس الراحل هوجو تشافيز لخلافته عام ٢٠١٣، هذه الادعاءات، وقال إن واشنطن تريد السيطرة على احتياطي النفط الفنزويلي، وهو الأكبر في العالم.

ولم يتضح حتى الآن ما إذا كانت الولايات المُتحدة ستتراجع وتترك شخصيات بارزة في الحزب الحاكم بفنزويلا مثل نائبة الرئيس ديلسي رودريجيز لملء الفراغ، أم أنها ستُمارس مزيدا من الضغوط للإطاحة بهم أيضًا.

وقال ترامب إن العملية نُفذت «بالتنسيق مع قوات إنفاذ القانون الأمريكية»، ووعد بمزيد من التفاصيل في مؤتمر صحفي قريب.

وقال مسؤول أمريكي لرويترز إن اعتقال مادورو تم على يد قوات النخبة الخاصة، بما في ذلك قوة دلتا التابعة للجيش الأمريكي. وقال السناتور الجمهوري مايك لي إن وزير الخارجية ماركو روبيو أبلغه بأن مادورو سيُحاكم بتهم جنائية في الولايات المتحدة، وإنه لا يتوقع اتخاذ أي إجراءات أخرى داخل فنزويلا.

ووجهت إلى مادورو لائحة اتهام في محكمة اتحادية أمريكية عام ٢٠٢٠ بتهمتين تتعلقان بالإرهاب والمخدرات وتهم أخرى، لإدارته ما وصفه المدعون العامون بمخطط لتهريب أطنان من الكوكايين إلى الولايات المتحدة من خلال عصابة «كارتل لوس سوليس». ولطالما نفى مادورو ارتكاب هذه التهم.

وكتبت وزيرة العدل الأمريكية بام بوندي في منشور على منصة «إكس» بشأن مادورو وزوجته «سيواجهان قريبا غضب العدالة الأمريكية على الأراضي الأمريكية وفي المحاكم الأمريكية».

وقالت دلسي رودريجيز، التي قد تتولى زمام الأمور، إنها لا تعلم مكان مادورو أو زوجته، كما طالبت بإثباتات على أنهما على قيد الحياة.

وندد وزير الدفاع الفنزويلي فلاديمير بادرينو بالهجوم، وقال في مقطع مصور: «اليوم نشد قبضتنا دفاعاً عمَّا هو لنا. فلنتحد، ففي وحدة الشعب سنجد القوة للمقاومة والانتصار».

وسارعت روسيا وكوبا وإيران، الدول الحليفة لفنزويلا، إلى التنديد بالضربات.

وطالبت طهران مجلس الأمن الدولي بالتدخل لوقف «العدوان غير القانوني».

الحكومة الكولومبية من جهتها أعربت عن قلقها من التصعيد العسكري في المنطقة، ورفضها أي عمل عسكري أحادي من شأنه أن يُهدّد أمن المدنيين.

وطالبت روسيا بتوضيح «فوري» لملابسات عملية إلقاء القبض على مادورو. وقالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان: «نشعر بقلق بالغ حيال التقارير التي تفيد بأن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته نُقلا بالقوة من البلاد نتيجة العدوان الأميركي اليوم. ندعو إلى توضيح فوري للوضع». وتابعت: «مثل هذه الأفعال، إذا كانت قد حدثت بالفعل، تمثل انتهاكاً غير مقبول لسيادة دولة مستقلة، والتي يشكل احترامها مبدأ رئيسياً من مبادئ القانون الدولي».

بدورها، دعت وزارة الخارجية الإسبانية إلى التهدئة، وإلى «أن تكون جميع الإجراءات متوافقة مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة»، مؤكّدة استعدادها «للقيام بدور الوسيط للمساعدة في إيجاد حل سلمي وتفاوضي للأزمة الحالية».

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن قلقه إزاء التصعيد في فنزويلا، مضيفا: «العملية العسكرية الأميركية في فنزويلا قد يكون لها تداعيات مقلقة على المنطقة وتشكل سابقة خطيرة».

وأدانت الخارجية الصينية القصف الأميركي لفنزويلا، موضحة: «نشعر بصدمة بالغة من الضربة الأميركية في فنزويلا، وندين ذلك بشدة، وأعمال الهيمنة التي تقوم بها واشنطن انتهاك صارخ للقانون الدولي».

وفي السياق، دعت جنوب أفريقيا مجلس الأمن الدولي للاجتماع بعد العمل العسكري الأميركي الأحادي في فنزويلا.

وندد الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، السبت، بالهجوم العسكري الأميركي على فنزويلا واعتقال رئيسها قائلا: «إن تفجيرات الأراضي الفنزويلية واعتقال رئيسها تجاوزا خطاً غير مقبول».

وتابع: «تمثل هذه الأعمال انتهاكًا صارخًا لسيادة فنزويلا، وسابقة خطيرة أخرى للمجتمع الدولي بأسره. إن مهاجمة الدول، في انتهاك سافر للقانون الدولي، هي الخطوة الأولى نحو عالم يسوده العنف والفوضى وعدم الاستقرار، حيث يسود قانون الأقوى على التعددية».